سياسة الاحتلال الامريكي تجاه اليابان ١٩٤٥-١٩٥١ والعراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ دراسة تاريخية-مقارنة

د. منتهى طالب سلمان
كلية التربية للبنات – قسم التاريخ

الخلاصة

تحتل دولتا اليابان والعراق مكانة متميزة, لأهمية موقعهما الجيوستراتيجي بالنسبة لدول العالم, ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية, فاليابان تقع قبالة الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ولا يفصل بينهما سوى المحيط الهادئ, وإنَّ من البديهي أنْ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مصالح في ذلك المحيط, وإنَّ وجود دولة قوية مثل اليابان سيعترض ويتقاطع مع مصالحها في منطقة الشرق الاقصى, لذلك أصبحت عملية أُحتلالها مسألة حتمية في منتصف القرن العشرين, كذلك بالنسبة للعراق الذي يحتل موقعا إستراتيجياً مهماً في قلب منطقة الشرق الأوسط, كما تحيط بهِ دول عدة, والتي أدت وما زالت دوراً سياسياً واقتصاديا مهما في المنطقة مثل تركيا وايران ودول الخليج العربي, فضلاً عن أهمية ثروة النفط التي يحتلها العراق, إذ يحتل ثلثي احتياطي النفط في العالم.

The American Occupation Policy toward Japan 1945-1951 and Iraq 2003-2008: Comparative Historical Study

Dr. Muntaha Talib Salman
College of Education for Women - History Dept.

Abstract:

With their strategic and geographical positions, Japan and Iraq are one of the major countries in the world, especially to the United States. Japan lies near the two American Continents, separated only by the Pacific and it is only normal to have the interests of both countries crossed and joined in the Far East region. This made the occupation of Japan an inventible matter in the second half of the 20th century. Iraq, on the other hand, has strategic position in the Middle East, being surrounded by many active countries like Turkey, Iran, and Gulf countries, besides Iraq's oil wealth which is needed by such industrial country like the United States.

المقدمة

ان المكانة المتميزة لليابان والعراق, تعود لأهمية موقعهما الجيوستراتيجي بالنسبة لدول العالم, ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية, فاليابان تقع قبالة الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ولا يفصل بينهما سوى المحيط الهادئ, وإنَّ من البديهي أنْ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مصالح في ذلك المحيط, وإنَّ وجود دولة قوية مثل اليابان سيعترض ويتقاطع مع مصالحها في منطقة الشرق الاقصى, لذلك أصبحت عملية أُحتلالها مسألة حتمية في منتصف القرن العشرين, كذلك بالنسبة للعراق الذي يحتل موقعا إستراتيجياً مهماً في قلب منطقة الشرق الأوسط, كما تحيط بهِ دول عدة, والتي أدت وما زالت دوراً سياسياً واقتصاديا مهما في المنطقة مثل تركيا وايران ودول الخليج العربي, فضلاً عن أهمية ثروة النفط التي يحتلها العراق, إذ يحتل ثلثي احتياطي النفط في العالم.

وعليه تنبع أهمية الموضوع كونه يعالج موضوعاً حيويا يتمثل بتشابه سياسة الاحتلال الامريكي تجاه اليابان منذ عام ١٩٤٥ الى ١٩٥١, وبالنسبة للعراق منذ عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٨, ومن خلال دراسة هذه السياسة واجراء مقارنة بينها, يتبين لنا ان الولايات المتحدة الامريكية تتبع السياسة نفسها تجاه الدول التي تحتل موقعا استراتيجيا مهما, وتعمل على احتلالها بحجة حفظ الامن والسلام الدوليين.

تحاول هذهِ الدراسة الاجابة الموضوعية عن جملة من التساؤلات منها:

- كيف كانت طبيعة السياسة الامريكية تجاه اليابان خلال مدة احتلالها؟
- ما السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق خلال مدة احتلاله؟
- هل تشابهت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليابان والعراق خلال مدة أُحتلالهما؟ وكيف تعاملت تجاه كلا البلدين؟

- هل يوجد تشابه أم اختلاف بين بنود اتفاقية الأمن اليابانية عام ١٩٥١ التي انهت الاحتلال الامريكي لليابان وبين اتفاقية الاطار الإستراتيجي مع العراق عام ٢٠٠٨؟
- الى أي طرف منحت الولايات المتحدة الامريكية سيادة أكبر على أراضيها وحرية أكثر في الاتفاقيات التي عقدتها مع البلدين كلاهما؟
- ما الأهداف التي رمت وما زالت ترمي إليه الولايات المتحدة الامريكية من عقد مثل هذهِ الاتفاقيات؟

اولا: الاحتلال الامريكي لليابان ١٩٤٥-١٩٥١.

كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام في الرابع عشر من آب عام ١٩٤٥ على ظهر السفينة (**ميسوري/Missouri**)، وبأستسلامها خرجت اليابان مهزومة في الحرب، وفقدت إمبراطوريتها كلها وقصرت سيادتها على الجزر الرئيسة الأربع (هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو).، وتقلص وزنها السياسي، وشهدت تغييرات كبيرة ومهمة سياسياً واجتماعياً لخضوعها تحت الاحتلال الأمريكي الذي استمر من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥١، وخلال هذه المدة أجرى الاحتلال الأمريكي جملة من التغييرات الداخلية في اليابان من الناحيتين السياسية والعسكرية، ثم نشر (مبادئ الديمقراطية)، وسن دستوراً جديداً للبلاد، وأعلن قانون الاصلاح الاقتصادي، وأجرى جملة من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والدينية[١].

١- التمهيد للاصلاح.

كانت الخطوة الأولى التي رمى الإحتلال إلى تحقيقها هي قصر سيادة اليابان على جزرها الأربع الرئيسة، وهي (هوكاديو وهونشو وشيكوكو وكيوشو)، فضلاً عن جزر صغيرة أخرى، وجرى تجريد اليابان طبقا لبيان القاهرة في تشرين الثاني ١٩٤٣ من جزر المحيط الهادئ كلها التي كانت واقعة تحت الإنتداب الياباني، فسيطرت الولايات المتحدة الامريكية على جزر (اوكيناوا)، وتنفيذا لإتفاق يالطا في شباط ١٩٤٥ أُستولى الإتحاد السوفيتي على جزر الكوريل وجنوب سخالين[٢].

أ- حل سلاح الجيش الياباني ونزعه.

كانت المهمة الثانية للاحتلال هي القضاء على المؤسسة العسكرية لكونها من أهم دعائم سياستها التوسعية ، فأُتخذت سلطة الإحتلال مجموعة من الاجراءات أُستهدفت القضاء على قوة الجيش لضمان عدم معارضته للإحتلال، وصدر التوجيه الأول من لدن المقر العام لقوات الإحتلال في الثالث عشر من ايلول ١٩٤٥[٣]، فألغيت وزارتا الجيش والبحرية، وسرح أفراد الجيش وجنود البحرية وأعيد الى اليابان ستة ملايين ونصف مليون جندي وبحار ومدني ياباني من وراء البحار، وصدرت أوامر بجمع الذخيرة الحربية، كما دمرت الطائرات جميعها، وأقفلت المصانع التي كانت تنتج المعدات الحربية[٤]، وتزامناً مع حل الجيش الياباني وتسريحه, كانت تجري عملية أخرى تمثلت بنزع سلاحه وتدميره، إذ كانت قوات الإحتلال تقوم بجمع الأسلحة والذخيرة وتعمل على تدميرها، وبحلول الرابع من اذار ١٩٤٦ أُكتملت عملية نزع سلاح الجيش الياباني[٥].

ولدعم عملية نزع السلاح سعى الحلفاء الى عقد معاهدة أعلنت في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٤٦، وقعت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين، وعبرت ديباجة المعاهدة عن نية الحلفاء نزع سلاح اليابان بشكل كلي وفقاً لما جاء في (إنذار بوتسدام) لضمان أمن وسلام العالم، وأكد البند الأول ضرورة التزام الأطراف الموقعة بأُتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تخلي القوات المسلحة اليابانية كلها بما فيها القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي والقوات شبه العسكرية كلها عن سلاحها، ومنع اليابانيين من صناعة أو إنتاج أو أُستيراد أي أجهزة عسكرية، كما منعت المعاهدة تأسيس أو أُستخدام أي عمل يدخل ضمن نطاق الأغراض العسكرية، مثل المطارات العسكرية وحاملات الطائرات والقواعد البحرية ومستودعات الخزن العسكرية والبحرية, ولضمان تطبيق بنود تلك المعاهدة أشارت المعاهدة إلى تشكيل أطرافها لجنة تفتيش من الموقعين الأربعة, يكون عملها فعالاً بعد أُنتهاء أُحتلال اليابان، وستتضمن مهامها التفتيش والتحقيق. وكما تراه ضرورياً وفي أي جزء من الأراضي اليابانية وسيكون قبول اليابان بتلك المعاهدة شرطاً ضرورياً لإنهاء أُحتلال الحلفاء لأراضيها, وحددت مدة سريان مفعول تلك المعاهدة بخمسة وعشرين عاماً من تأريخ نفاذها بعد التصديق عليها بموجب دستور كل طرف من أطرافها وقبل ستة أشهر من أُنتهائها سينظر في تجديدها مع تعديلها أو بدونه[٦].

ب- محاكمة مجرمي الحرب.

أُتجهت الدول المنتصرة ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية نحو معاقبة عدد كبير من المسؤولين في الدول المنهزمة، بوساطة ما عرف بـ**جرائم الحرب (War Crimes)** و**الجرائم ضد الإنسانية Crimes Against (Humanity)** بوصفها من الجرائم الدولية، فأُتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو معاقبة المسؤولين اليابانيين في ضوء ما تضمنه (إنذار بوتسدام) والتوجيهات الأمريكية، إذ منح الجنرال(ماك آرثر) السلطة الكاملة لمحاكمة المتهمين الرئيسيين، والتصديق على القضاة والمدعين الذين اوصت بهم دول الحلفاء، وقسمت جرائم الحرب الى ثلاثة أصناف في ضوء التوجيه الذي أُستلمه (ماك آرثر) في السادس من تشرين الأول ١٩٤٥، الصنف الأول جرائم ضد السلام وهي التخطيط أو شن حرب عدوانية أو أُنتهاك القانون الدولي أو المعاهدات الدولية, والصنف الثاني جرائم حرب تقليدية وهي أُنتهاك قوانين أو عادات الحرب، والصنف الثالث جرائم ضد الإنسانية وهي الأفعال العدوانية أو اللانسانية ضد المدنيين

مثل الإستعباد أو الاغتصاب[٧]، أصدرت سلطة الإحتلال قرار إلقاء القبض على القوى اليابانية جميعها من أعضاء المجلس العسكري الأعلى في اليابان وضباط الأمن الداخلي جميعهم وقادة التنظيمات القومية المتطرفة كلهم، والأشخاص جميعاً الذين تثبته القيادة العليا بأنهم مجرموا حرب[٨]، وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٤٦ تم تأليف محكمة عسكرية دولية للشرق الأقصى، قدم إليها (٢٨) زعيماً يابانياً لمحاكمتهم ومن ضمنهم الجنرال (**توجو**) **Togo** وستة زعماء أُخرين حكم عليهم بالاعدام شنقاً، ثم عمدت الدول الحليفة الى محاكمة اليابانيين الذين أتهموا بجرائم ضد قوانين الحرب وتقاليدها وضد الإنسانية، وأدين (٤٢٠٠) ياباني، وأعدم منهم سبعمائة، وأعيدت الأملاك المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين[٩].

ج-حملة التطهير.

أتجهت سلطة الإحتلال الى نزع السلاح الفكري الياباني، من خلال إصدار الجنرال (ماك آرثر) قراراً في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٦ سمي بقرار (إزالة الموظفين غير المرغوب فيهم من المكتب العام واستثنائهم)، وعرف أصطلاحاً بأسم **حملة التطهيرCompain (Purification)** وهو برنامج واسع لإبعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من سلطة الإحتلال، الذين يعتقد أنهم يشكلون عائقاً أمام تنفيذ خطط الإحتلال في اليابان من الخدمة في الوظائف الحكومية، وأستند قرار حملة التطهير الى عدد من الوثائق الرسمية، كان أولها (انذار بوتسدام) الذي أكد أنَّ تحقيق السلام والأمن والعدالة سيعتمد على مسألة التخلص من العسكرية غير المسؤولة، وثانيها آلية الاستسلام التي وقعها الممثلون اليابانيون في الثاني من أيلول ١٩٤٥ التي تعهد فيها الإمبراطور والحكومة اليابانية وورثتهم بتنفيذ نصوص مؤتمر بوتسدام، فضلاً عن الطلبات التي تصدر من لدن القائد الأعلى لسلطة الحلفاء، والثالثة وثيقة (**السياسة الأمريكية الأولية لما بعد الإستسلام**) في السادس من أيلول ١٩٤٥ التي أعدتها وزارات الخارجية والحربية والبحرية الأمريكية، والرابعة كانت عبارة عن توجيه لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥.

وبموجبه خول (ماك آرثر) أستخدام سلطاته الواسعة لمعالجة الأمور المتعلقة في دوائر الدولة، وبناء على ذلك، أصدر (ماك آرثر) توجيهاً في الثاني من تشرين الأول ١٩٤٥، إلى القسم الحكومي حول حملة التطهير، أكد فيه التحضير لحل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان، وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٤٦ اصدر توجيه لبدأ حملة تطهير آخرى طالب من خلالها بحل الجمعيات القومية الداعية إلى التوسع والعدوان[١٠].

وشملت حركة التطهير ٢٢٠.٠٠٠ شخصاً، كان ثلثا هذا العدد من العسكريين، ليس ذلك فحسب بل تم إبعاد أعداد ضخمة من المدنيين عن الحياة العامة بتهمة تواطئهم مع العسكريين، لذلك أصبح الجو مهيئاً لإحداث عملية تجديد عميقة تتغلغل الى جذور المجتمع الياباني الجديد[١١]، فترتب على ذلك تطهير نحو ١٨٦ ألف نسمة، ثم أمتد التطهير الى مختلف ميادين الحكومة المحلية والنشاط الثقافي والحياة الاقتصادية[١٢].

٢- نشر الديمقراطية.

من المشكلات الاخرى التي واجهت الاحتلال الأمريكي في اليابان، هي تلقين مبادئ الحكم الديمقراطي لشعب تعود الخضوع لزعامة شبه إقطاعية، فكانت الخطوة المهمة في ذلك السبيل هي القضاء على الديانة الشنتوية (التي تدعو الى عبادة الإمبراطور) [١٣].

أصدرت سلطات الإحتلال الأمر للحكومة اليابانية بالإفراج عن المسجونين السياسيين جميعهم، وعمد القائد الأعلى إلى القضاء على المؤثرات غير الديمقراطية وطلب في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٦ من الحكومة اليابانية أنْ تقمع الهيئات الوطنية المتطرفة والمعادية للأجانب والإرهابية, ومنحت الصحافة والاذاعة حرية واسعة تشجيعاً لها على نشر التعاليم الديمقراطية، وألغيت نظم الشرطة السرية لإزالة القيود على الحرية الفردية، أمَّا مشكلة التعليم في اليابان, فإن عملية غرس المبادئ الديمقراطية تضمنت إعادة طبع مائة مليون كتاب مدرسي، كذلك إعادة غرس المبادئ الجديدة مع إجراء تطهير دقيق بين ٤١٧ ألف مدرس، وإلغاء المركزية في الادارة التعليمية وإعادة النظر في مناهج التعليم، وصدر قانون جديد للخدمة العامة يقضي بإدخال نظام الجدارة لتقليل نفوذ البيروقراطية المعادية للنظام الديمقراطي[١٤].

تبنت القيادة العليا للاحتلال الكثير من التوجيهات الرامية الى تطوير القوى الديمقراطية في اليابان وتنشيطها، ومن أبرزها منع أي ياباني صنفته القيادة العليا بين فئات (مجرمي الحرب)، من تولي مركز مهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، وبررت قرار المنع بأنَّ القيادة العليا لا ترى في مثل هؤلاء الأشخاص موضع ثقة لبناء نظام ديمقراطي ياباني يقوم فعلاً على الديمقراطية، ويؤمن بحقوق الانسان الفردية، وبالسلم الدائم بين الدول والشعوب، ثم قطع الطريق على إعادة تنشيط الإحتكارات الصناعية والمالية الكبيرة وإبدالها بمؤسسات جديدة لا تموه المساهمين فيها، بل تعمل على تجديد ركائز الاقتصاد الياباني ومنع احتكاره كما كان في السابق[١٥].

بدأت الحكومة اليابانية في أوائل خريف عام ١٩٤٥ وبإيعاز من القائد الأعلى العمل على إعداد دستور جديد للبلاد، ووضعت القيادة العليا للإحتلال الأمريكي لليابان هذا الامر في رأس أهدافها، وهو إبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد ينص على تجريد اليابان من سلاحها، وإدخال المبادئ الديمقراطية والتمثيل الشعبي على النمط الغربي في بنية الممارسة السياسية للشعب الياباني[١٦]، وحث الحكومة اليابانية على ضرورة إحداث تعديلات على الدستور، بشكل يضمن عدم ضرب المكاسب التي حققتها سياسة الاحتلال في أي يوم من أية وزارة متحفظة أو مجلس شورى الإمبراطور أو الإمبراطور نفسه، ورأى الجنرال (ماك آرثر) إنَّ النظام الإمبراطوري وعقيدة التفوق القومي اللتان تنطوي عليهما أسطورة الأصل الإلهي للإمبراطور مسؤولين جزئياً عن ظهور النزعة العسكرية والتطرف القومي في اليابان، وإنَّ دستور (الميجي)[١٧] أوجد بنية سياسية لها **سلطة سامية (Sublime Power)**, وهي بطبيعة تكوينها متناقضة مع المفاهيم

الديمقراطية[١٨]، إذ تجسدت عمليات التحول الديمقراطي في قلب الكثير من المعايير التي حددت شكل البنية السياسية ليابان ما قبل الحرب, ولاسيما طبيعة العلاقة السائدة بين سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[١٩]، فكان أهم مظاهر السياسة الديمقراطية الجديدة موافقة اليابان على وضع دستور جديد وسن القوانين التي تعزز هذا الدستور وتسانده[٢٠].

عبرت سلطة الاحتلال عن موقفها للرأي العام الياباني ببيان أعده الجنرال (ماك ارثر)، أكد فيه أنَّ سلطة الاحتلال في حثها على التعديل الدستوري تنطلق من (إنذار بوتسدام)، فضلاً عن إنَّ أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الامريكية هي تأسيس حكومة سليمة ومسؤولة تحترم حقوق الدول الأخرى، كما أعلنت سلطة الإحتلال عن المبادئ الاساسية للتعديلات الدستورية التي يجب القيام بها، بشكل يضمن الدستور فرصة كاملة لاشتراك الشعب، ويعمل على فصل السلطات الثلاث، ويضمن نزاهة القضاء, ويحدد ضمانات فعالة ضد أي تهديد للحريات الفردية والحقوق الأساسية للإنسان[٢١].

حين أثبتت حكومة اليابان أنَّها تعيش حالة من الإرتباك وعدم القدرة على صياغة دستور جديد يختلف في مضمونه عن دستور (الميجي)، ويرضي الجنرال (ماك آرثر)، لذلك كلف الجنرال الأمريكي في شباط ١٩٤٦ هيئة أركانه بوضع مسودة للدستور الياباني الجديد[٢٢]، على أنْ يتضمن ثلاثة مبادئ رئيسة أولها وضع السيادة بيد الشعب، وثانيها إلغاء حق سيادة الأمة في الحرب, وثالثها الغاء النظام الإقطاعي الياباني[٢٣].

أرادت الولايات المتحدة الامريكية من خلال ذلك الدستور وعلى وفق فلسفتها السياسية تطبيق الانموذج الامريكي لشكل الحكومة الديمقراطية في اليابان، إلا إنَّ موروث الإطار الدستوري ليابان ما قبل الحرب، كان متأثراً بخصائص النظم السياسية الأوربية ولاسيما البريطانية[٢٤]، لذلك جعلوه أقرب إلى شكل الدستور البريطاني التي كانت اليابان تتجه نحو إقامة حكومة مماثلة لها في العشرينيات[٢٥].

قدمت مسودة الدستور في الثالث عشر/شباط الى الحكومة اليابانية التي صدمت بالمسودة الأمريكية لكونها لا تحمل شيئاً من ملامح الدستور الياباني القديم، ونتيجة للضغط الكبير الذي فرضته سلطة الإحتلال على الحكومة اليابانية أُضطرت إلى الموافقة على المسودة في الثاني من اذار ١٩٤٦ بعد إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليها، وجاءت ردة الفعل اليابانية على مسودة الدستور معتدلة، فلم يرحب بها بقوة وفي الوقت نفسه لم ترفض بشدة، إذ تفاجئ الرأي العام الياباني بالمفاهيم الديمقراطية والطبيعة الغربية للدستور، وتم التصديق على الدستور الجديد من لدن مجلس النواب وأُجري تصويت عليه من لدن مجلس شورى الإمبراطور في التاسع والعشرين/تشرين الأول بأغلبية (٢٩٨) صوتاً مقابل صوتين، وفي الثالث من تشرين الأول أعلن عن الدستور الجديد [٢٦].

أدخل الدستور الجديد[٢٧] الذي طبق في الثالث من أيار ١٩٤٧ تغيراً جذرياً على دور الإمبراطور، الذي أصبح مجرد رمز للدولة، وأصبحت سلطة السيادة بيد الشعب الذي بدأ يمارس سيادته بواسطة البرلمان الذي وصف الأخير بأنه أعلى إدارة في أجهزة الدولة، وتألف البرلمان من مجلس نواب ينتخب أعضاءه كل أربع سنوات، ومجلس مستشارين مدة العضوية فيه ست سنوات، ومجلس النواب هو الاعلى ويمكنه بأُقتراع ثلثي أعضائه إقرار أي قانون حتى ولو عارض مجلس المستشارين، وتكون له أيضاً الكلمة الأخيرة إذا حدث خلاف في الرأي على الميزانية، ويختار رئيس الوزراء فيكون الرأي النهائي لمجلس النواب، وحين يقع الاختيار على شخص رئيس الوزراء يكون له الحق المطلق في تعيين الأعضاء الآخرين في وزارته والاستغناء عنهم، والقيد الوحيد الذي فرضه الدستور في تلك الناحية هو ضرورة أن تكون أغلبية الوزارة من أعضاء مجلس النواب، وإذا وافق المجلس على قرار عدم الثقة بالوزارة، فتعين عليها أن تستقيل أو تحل وتجرى أُنتخابات عامة[٢٨].

ومن المظاهر المهمة لذلك الدستور تخويل المحكمة العليا إقرار القوانين والأوامر والتشريعات جميعها، كما منحت السلطة التامة في حق الأشراف على المحاكم وإدارتها، على أنْ يتم تعيين قضاة المحكمة العليا من مجلس الوزراء الذي يقوم بعرضها على الناخبين في مجلس النواب كل عشر سنوات بعد ذلك، أمَّا قضاة المحاكم الجزائية فيعينهم مجلس الوزراء لمدة عشر سنوات ويختارهم مِنْ بين مَنْ ترشحهم المحكمة العليا[٢٩].

وأكد الدستور الجديد مبادئ عدة منها، المساواة أمام القانون وحق تشكيل البرلمان، وحق التصويت في الانتخابات، والمساواة بين الجنسين، وحق الفكر السياسي في أُعتناق المذاهب والآراء والمعتقدات، وحق الفكر الثقافي، والمساواة في التعليم، وحق الإلتزام في العمل، وحق تنظيم أُتحادات ونقابات عمالية حرة[٣٠]، ولعل أهم ما ورد في الدستور، هي المادة التاسعة التي وضعها الجنرال (ماك آرثر) بنفسه، ونصت على **"منع الحرب وحظر أستخدام القوة، كما حظرت من الاحتفاظ بقوات برية وبحرية وجوية أو أية طاقة حربية أخرى"**[٣١].

ووفقاً للدستور الجديد تم تعزيز سلطة الحكومة المحلية في الاقاليم اليابانية، إذ ورد ذلك ضمن بند من بنود الدستور الذي نص على أن الانتخاب الشعبي الحر لرؤوساء الاقاليم سيتم وفق التسلسل الوظيفي للحكومات المحلية، وإزالة الروابط القسرية، وإبعاد تأثير الشرطة المركزية في أوامر العاصمة طوكيو، ومنح سلطت واسعة للهيئة التشريعية في الأقاليم نفسها[٣٢].

ومن خلال الاطلاع على بنود الدستور الجديد يتبين إنَّ عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي كانت شاملة، إذ لم تقتصر هذه التحولات على مستوى المؤسسات السياسية وتنظيمها فقط بل جاءت لتنظم كل ما يتعلق بحقوق الفرد الياباني ومركزه الاجتماعي على أساس ديمقراطي, ولاشك أنَّ الدور الأمريكي كان واضحاً فيها.

٣- الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

أدركت الولايات المتحدة الامريكية أنَّ نجاح الديمقراطية في اليابان وأزدهارها وضمان نجاح عمل المؤسسات السياسية فيها من غير الممكن أنْ يتحقق ما لم ترافقه إصلاحات أقتصادية وأجتماعية واسعة تستهدف إحداث نقلة نوعية في صميم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في اليابان[٣٣]، وفي ضوء ذلك جاءت إصلاحاتهم على النحو الآتي:

أ-الإصلاحات الاقتصادية/Commercial Reformation.

مما لاشك فيه إنَّ أي بلد يتعرض للإحتلال فإن مؤسساته الإقتصادية تتعرض للتخريب والدمار, فمع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الصناعة اليابانية قد وصلت بالفعل الى حالة من التجميد, وحتى الانتاج الزراعي أنخفض إلى ما يقرب من الثلث نتيجة مضي اعوام طويلة دون تحديث الآلات أو دون أستخدام مخصبات مناسبة أو توفير القوى العاملة[٣٤].

تعرض الإقتصاد الياباني خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال الى أضطراب كبير بسبب التضخم وأرتفاع الأسعار[٣٥]، في حين كانت اليابان تعاني من أزمة أقتصادية حادة كان عليها تنفيذ شروط (إنذار بوتسدام) بدفع تعويضات للدول المتضررة من الحرب معها، ولوضع تلك المخططات العامة للتعويضات في برنامج عملي, أرسل الرئيس الأمريكي **(ترومان) Truman** بعثة أمريكية من مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والتقنيين في تشرين الثاني ١٩٤٥، وفي نيسان ١٩٤٦ رفعت البعثة تقريرها الذي تضمن برنامجاً تفصيلياً للتعويضات أشتمل على أقتراح نقل الطاقة الصناعية اليابانية (الفائضة) الى دول جوار اليابان، في محاولة لجعل المستوى المعيشي متقارب بين اليابان ومحيطها الإقليمي، ولدعم قوة المحيط الاقليمي في مراقبتهم للإقتصاد الياباني ولإحباطهم من أية محاولة عسكرية في المستقبل، وفي غضون ذلك كانت لجنة الشرق الأقصى وتحديداً في آذار ١٩٤٦ أخذت على عاتقها تشكيل لجنة للتعويضات لوضع البرامج المتعلقة بذلك على غرار برنامج التعويضات الذي وضع لالمانيا، وبسبب عدم اتفاق الحلفاء فيما بينهم حول أقرار سياسة التعويضات، أستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حقها وفق أتفاقية موسكو في التصرف بالأمور المستعجلة دون الإلتفات إلى موقف الحلفاء، فأعلنت سلطة الاحتلال في نيسان ١٩٤٧ عن ان ٣٠% من الوسائل الصناعية اليابانية فائضة عن حاجات اليابان ستحول الى التعويضات[٣٦].

وبذلك تم السيطرة على نواحي الإقتصاد وتصفية الشركات العملاقة وثروة الإمبراطور، وتم الإستيلاء على الممتلكات اليابانية كافة في الخارج بصفة التعويضات وألغيت بعض الصناعات كالزيوت الصناعية والحد من إنتاج صناعات أخرى لصناعات الصلب والعدد والآلات[٣٧].

وتزامناً مع برنامج التعويضات كانت سلطة الاحتلال تعمل في المجال الاقتصادي الثاني وهو الاحتكارات الاقتصادية الكبرى في اليابان المعروفة بـ**(الزايباتسو) Zaibatsu**[٣٨]، لذلك عد الاحتلال إنَّ قوة اليابان العسكرية بيد (الزايباتسو)، فوضعت الخطط الأمريكية التي أستهدفت القضاء على القدرة الإقتصادية اليابانية للحيلولة دون ان تكون مرة أخرى قاعدة لطموحات عسكرية توسعية[٣٩]، وبدأ الإحتلال بتفكيك الاقتصاد الياباني، ففي تشرين الثاني ١٩٤٥ أصدر القائد الأعلى لقوات الحلفاء أمره بحل أكبر الشركات الصناعية، لاضعاف قدرة اليابان الحربية وإعداد أساس أوسع مدى للملكية والنشاط الاقتصادي، وبعد ذلك طبق مشروع **(ياسودا) Yasuda** المتعلق بحل أتحادات الشركات الإحتكارية الكبرى[٤٠]، ولأجل ذلك شكلت سلطات الإحتلال لجنة أسميت بـ**لجنة التصفية (Clearness Committee)** للاستيلاء على أملاك الشركات الكبرى ومحاولة توزيع ممتلكاتها على جماهير الشعب الياباني، وتم ذلك على مدى ثلاث سنوات (١٩٤٦- ١٩٤٩)، وتناولت تلك العملية ثمانين شركة كبرى من شركات (الزايباتسو)، فمثلاً تم تجزئة كل من شركتي **(ميتسو) Mitsoy** الى ٢٢٠ شركة وشركة **(ميتسوبيشي) Mitsyubishi** الى ما يزيد على ١٢٠ شركة أصغر حجماً[٤١]، وحولت ٨٣ شركة رؤوس أموالها الى هذه اللجنة وتلقت في مقابلها سندات مدتها عشرة أعوام غير قابلة للتحويل، وحاولت الحكومة بيع تلك السندات للشعب على أن تخلق ملكية صناعية واسعة النطاق[٤٢].

ثم تعاونت سلطة الإحتلال مع الحكومة اليابانية على تطبيق عملية التسوية الإقتصادية إذ فرضت ضريبة على رؤوس الأموال تم بواسطتها أستعادة جزء كبير من الأرباح التي حققها (الزايباتسو) خلال الحرب، ووجهت سلطة الاحتلال الحكومة اليابانية في اب ١٩٤٦ لحل هيئات السيطرة التي عدت من أهم أدوات (الزايباتسو)، ثم أصدرت قانون منع الإحتكار الذي أصبح ساري المفعول في الثالث عشر من آذار ١٩٤٧ بهدف خلق أسواق أكثر تنافسية، ومنع هذا القانون الإحتكار من أي رجل أعمال[٤٣].

ولكي تقضي الحكومة على نفوذ موظفي (الزايباتسو)، أجرت حركة تطهير اقتصادي في حزيران ١٩٤٧، وصدر بعد ذلك قانون يمنع أعضاء أسر (الزايباتسو) من أن تكون لهم صلة بشركاتهم السابقة لمدة عشرة أعوام، وفي النهاية صدر في تموز ١٩٤٨ قانون الهيئات التجارية الذي منع المعاملات المجحفة، وأغلقت البنوك والمؤسسات المالية التي اسهمت في تمويل الحروب اليابانية [٤٤].

ب- الاصلاح الزراعي/ Agricultural Reformation .

كان المنظمون الامريكيون مقتنعين بأن نظام الأجور وأنعدام الحركة النقابية المتقدمة ووجود اتحادات الشركات الاحتكارية كانت من بين العوامل التي أسهمت في حمل اليابان على العدوان، لذلك حاولوا علاج هذه الأمور الثلاثة، ففي تشرين الأول ١٩٤٦ أقر البرلمان قانون الإصلاح الزراعي الذي قضى بأن يبيع أصحاب الأراضي جميعهم الذين لا يقيمون فيها جميع ما يملكون من أرض تزيد عن (٢.٤٥) فداناً، وأدى هذا الإصلاح إلى نزع أراضي الطبقة المالكة

والقضاء عليها، ثم صدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين، وحدد الايجار بنسبة (٢٥%) من محصول الأرز و(١٥%) من المحاصيل الاخرى، وفرضت ضمانات أخرى بالاشتراط على كتابة عقود إيجار[٤٥].

وعُدَّ قانون الإصلاح الزراعي أحد عمودي الاصلاحات الضخمة، إذ كان القصد منه تحويل الفلاح الياباني ليكون مالكاً صغيراً لإرضه، أمَّا الملاك الذين لا يفلحون الأرض، فقد أُرغموا على بيع أراضيهم لمستأجريها بشروط ميسرة جداً، الأمر الذي ساعد على تفتيت (**الكارتيلات**) الكبرى[٤٦].

كما عُدّ برنامج الإصلاح الزراعي من أهم السياسات الفعالة التي جاء بها الإحتلال الإمريكي، ونال رضا الإطراف كلها، الأمريكيين والحلفاء واليابانيين، وظل سكان الريف هادئين وحتى ملاك الاراضي لم يبدوا أُعتراضات كبيرة، إذ أدى هذا الإصلاح إلى تحسين مستويات معيشة الفئات الزراعية ورفعها، وتحسين الحياة في المناطق الريفية الامر الذي ترك ترك اثره على تخفيف وتيرة الاضطراب الاجتماعي في اليابان[٤٧].

وهكذا فإن التدابير الاقتصادية للقيادة العليا هدفت الى تطوير المجتمع الزراعي التقليدي، وتعزيز المجتمع المدني الذي تأسس منذ إصلاحات مدة (الميجي)، لكنه توقف عن النمو والفاعلية بسبب توجيه عملية التحديث لخدمة العسكر والنزعة التوسعية الشوفينية اليابانية.

ج- إصلاح نظم العمل/ Work System Reformation.

عمدت سلطات الاحتلال الى إقرار قانون نقابات العمال في كانون الأول ١٩٤٥، الذي خول العمال حق الإنضمام إلى النقابات والمساومة الجماعية، فأُزدادت عضويتها[٤٨]، كما أصدرت سلطة الإحتلال قانون التدرج المهني وقانون علاقات العمل, وكانت الغاية من اصدار قوانين نظم العمل تنظيم طرائق العمل الصناعي وتطويرها عن طريق إقامة حركة عمالية كبيرة القوى اليابانية العاملة من جميعها[٤٩].

د- قوانين الإصلاحات الاجتماعية والثقافية.

Cultural And Social Reformation Rules

ترك استسلام اليابان وأُحتلالها أثاراً كبيرة في المجتمع الياباني الذي تعرض لصدمة نفسية شديدة نتيجة الهزيمة التي مني بها بعد الحرب العالمية الثانية, وفي الوقت الذي كان اليابانيون يعانون فيه من آثار الصدمة كانت تداعياتها وآثارها الاجتماعية تفرز حالات جديدة في المجتمع الياباني، إذ أصبح الجوع السبب الرئيس للوفيات بين السكان, ولسنوات عدة مات الآلاف من اليابانيين بسبب الجوع, وقد عوق كثير من الجنود العائدين الذين صعب عليهم إيجاد عمل يعتاشون عليه، ومن ناحية اخرى أخذت أعداد المتعاطين للمخدرات تزداد، فضلاً عن ذلك أُنتشرت العصابات التي سيطرت على الأسواق، وظهرت حالات كثيرة عن عمليات القتل بسبب الجوع أشَّرت حالة الإحساس المتزايد بالتفكك الاجتماعي، أمَّا المرأة اليابانية فكان وقع الإحتلال قاسياً عليها، فتنوعت الاسباب أُتجاه النساء للعمل في الدعارة، وأصبح أيتام الحرب متشردين، كما تركت حقبة الإحتلال أثرها بشكل واضح في العائلة اليابانية إذ أُنخفض نسبة خصوبة النسل الياباني[٥٠]، لذلك ارتأت سلطات الاحتلال أنه من الأمور الجوهرية أن تقترن التغيرات في النظم السياسية بتغيرات إجتماعية وثقافية، شملت عدداً من المجالات الاجتماعية أهمها المرأة والتعليم والدين .

فعدلت القوانين اليابانية بحيث كفلت للمرأة المساواة بالرجل في النواحي جميعها[٥١]، ومن خلال صدور قانون الأحوال الشخصية في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٤٥ الذي ساوى لأول مرة بين الزوج والزوجة, فأصبح للمرأة حق الملكية الخاصة, وحق الطلاق وحق الانتخاب وأصبح للبنت حق الإرث في تركة الأب والغي حق الإبنْ الأكبر في الإستئثار بالميراث[٥٢]، وجاء دستور اليابان الجديد ليكفل المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية, وعلى هذا الأساس تم أُنتخاب (٣٩) أمرأة في أول أُنتخابات برلمانية، وكانت من أبرزهن (**أيشيمو شيزوى**) **Iishemo Sheezawa** التي عرفت لاحقاً بلقب السيدة (**كاتو**) **Kato** لكونها دافعت عن حقوق المرأة اليابانية [٥٣]، كما عملت سلطات الاحتلال على ربط الجماعات المتباعدة من السكان لتكوين جماعات موالية تستطيع الدفاع عن الدستور والحقوق المدنية الجديدة لإفراد المجتمع بعد الإحتلال[٥٤].

ولأن التعليم حلقة اساسية في أية عملية تستهدف التغيير الاجتماعي، فإنها كانت من أهم المجالات التي أُهتمت سلطة الإحتلال بإجراء التغييرات فيها, فدعت الى اعادة بناء الثقافة والفكر الياباني واصلاح نظام التعليم الرسمي بشكل يمتد الى اعادة تأهيل الشباب ووضع الخطط المناسبة للوصول الى عقول اليابانيين عن طريق الدوريات والسينما والاذاعة والمحاضرات والمدارس والجامعات, وتشجيع الفرد الياباني على تطوير مفهوم الفردية لإعادة تنظيم النظام السياسي الياباني، لذلك وجهت سلطة الاحتلال تعليماتها للحكومة اليابانية في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٥ مفادها ضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة من التعليم, وفصل التعليم الديني عن التعليم والتوقف عن تعليم الفلسفة الاخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لكونها تتضمن محتوى أُستعماري وأفكار نقيضة للديمقراطية الى إشعار آخر[٥٥].

أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ١٩٤٦ بعثة تعليمية الى اليابان بناء على طلب من سلطات الاحتلال، لدراسة النظام التعليمي في اليابان وتطويره، وصدرت عن تلك البعثة توصيات ترتكز على أفكار أساسية منها أُحترام حقوق الانسان، وتكافؤ الفرص في التعليم للجميع، وفي آب من العام نفسه كونت الحكومة اليابانية ما سمى بمجلس (إصلاح التعليم) شرع على الفور في إرساء ديمقراطية التعليم الياباني على نسق التوصيات التي أصدرتها البعثة الأمريكية[٥٦].

وأدخلت إدارة الاحتلال تغييراً جذرياً في نظام التعليم باليابان بموجب قانون التعليم عام ١٩٤٧، عرف بأسم **قانون التعليم الاساس (Basic Education Rules)**، فحددت بموجبه المرحلة الابتدائية بست سنوات والتكميلية بثلاث سنوات، والثانوية بثلاث سنوات، والجامعية بأربع سنوات، وعدَّت تلك الخطوات مدخلاً لاصلاح نظام التعليم، بهدف رفع مستواه[٥٧]، ومنحت مجالس الإدارات المنتخبة للمدارس سلطة واسعة للإشراف على نظم التعليم، ونقحت الكتب المدرسية للقضاء على التطرف الوطني[٥٨].

شجعت القيادة العليا مفهوم المنافسة بين الطلاب في الامتحانات لتحل مكان الإيديولوجية الشعبية السابقة التي تشكل أبرز خصوصيات المجتمع الياباني الحديثة والمعاصر، كما أدخلت إدارة الإحتلال مفهوم الحرية الشخصية، وتمايز الفرد من الجماعة، والمبادئ الديمقراطية، و(شرعة حقوق الإنسان) وأُحترام طاقاته الإبداعية كفرد[٥٩].

لم تنتظر سلطة الاحتلال طويلاً للشروع بتغيراتها في المجال الديني، ففي الرابع من تشرين الأول ١٩٤٥ أصدرت سلطة الاحتلال لائحة حقوق الإنسان الياباني، ونص البند الاول على إزالة أية قيود مفروضة على الحريات المدنية والسياسية بسبب الدين والغاء القوانين والمراسيم كلها والأنظمة المبنية أستناداً إلى أسس دينية[٦٠]، وفي الخامس عشرمن كانون الاول ١٩٤٥ أصدرت سلطة الاحتلال أوامر للحكومة اليابانية قضت بالإمتناع عن التأييد الرسمي (للشنتوية) الدين الوطني لليابان، ومنع تدريسها في المدارس، وعدم إجبار المواطنين مستقبلاً على أداء طقوسها، والإمتناع عن ترويج فكرة أنَّ الإمبراطور أسمى من الحكام الآخرين، وأن الشعب الياباني أسمى من الشعوب الاخرى، وأستجابة لذلك أصدر الامبراطور مرسوماً في الأول من كانون الثاني ١٩٤٩، نبذ فيه فكرة أنه مقدس وأن مصير الشعب الياباني سيادة العالم[٦١].

وهنا يمكن التساؤل ما موقف الشعب الياباني من تلك الاصلاحات السريعة والجذرية؟

أدخلت إدارة الإحتلال الكثير من الإصلاحات الإجتماعية التي تشجع على الفردية وأُحترام الحريات الشخصية، والتخفيف من غلواء التربية السابقة التي كانت تمجد الروح العسكرية وبمادة تم تشجيع المنظمات الشبابية والعمالية والنسائية التي تتخذ من الديمقراطية منطلقاً لها وغاية، فعدت غالبية القوى اليابانية أن الديمقراطية ليست حكراً على المجتمعات الغربية، لذا عدت القيادة العليا أنها حققت نجاحاً مهماً حين وافق اليابانيون على (نصف ديمقراطية) بالمقياس الغربي، ومن ناحية أخرى، رحب اليابانيين بأُعتماد مبدأ اللامركزية الادارية، والاعتراف بحقوق المرأة وبإصلاح النظام التعليمي لتنقيته من النزعة الامبراطورية والعسكرية، وبتعزيز مقولة الفلاح أو المزارع الحر والمالك للأرض التي يعمل عليها، ومع موافقة القوى اليابانية على تلك التوجهات ذات المنحى الغربي، بدأ المجتمع الياباني المعاصر يقترب تدريجياً من المفاهيم السائدة في الغرب، وأبرزها التخلي عن عادة الإمبراطور ورفض النزعة العسكرية، لإعادة اليابان إلى الساحة الدولية كقوة مسالمة ترفض أشكال الحروب والنزاعات التوسعية كلها[٦٢].

ويمكن القول إنَّ الشعب الياباني أتصف بصفتين ساعدتاه كثيراً على تجاوز الكثير من العقبات، وهما التفاؤل والواقعية، إذ سرعان ما كيف اليابانيون أنفسهم تجاه ما أصابهم، ثم أنهم قبلوا بالاستسلام وذلك طبقاً لأوامر الإمبراطور، وذلك دليل على التزامهم بالنظام والانضباط، فأعاد اليابانيون تنظيم أنفسهم من جديد والاستمرار مرة ثانية[٦٣].

-التطورات السياسية في عهد الاحتلال.

وضعت الأسس لإحياء النشاطات السياسية والاحزاب السياسية بموجب توجيه الجنرال (ماك آرثر) في الرابع من تشرين الأول ١٩٤٥، فتألفت وزارة برئاسة **(كيجيرو شيديهارا) K.Shidehara** في الشهر نفسه, وعرف رئيس الوزراء الجديد بمرونته السياسية وأعلن عن برنامج حكومته الذي كان أهم ما فيه، هو تشجيع الممارسات والبرامج السياسية الديمقراطية، وحل مشكلة الغذاء، ومساعدة ضحايا الحرب، وإعادة تنظيم التعليم والاعلام والقطاع الصناعي، الأمر الذي فتح الباب أمام تنظيم الأحزاب السياسية ومشاركتها في العمل السياسي، فنظمت الأحزاب السياسية علناً مع نهاية تشرين الثاني ١٩٤٥, فبلغ عدد الاحزاب المشكلة في تلك المدة خمسة وثلاثين حزباً، توزعت على أربعة تيارات رئيسة هي الاشتراكية والليبرالية والمحافظة والشيوعية[٦٤]، ومثل التيار الاشتراكي الحزب الاشتراكي وهو أول الأحزاب السياسية التي ظهرت رسمياً في أثناء الإحتلال، ومثل التيار الليبرالي حزب الأحرار، وتزعمه مجموعة من السياسيين المخضرمين ذوات الميول المحافظة, أمَّا الحزب الديمقراطي فمثل التيار المحافظ، في حين مثل الحزب الشيوعي التيار الشيوعي [٦٥].

عادت الاحزاب السياسية الى الظهور مرة أخرى في اليابان ، فأنشأ المحافظون من السياسيين حزب الأحرار والحزب التقدمي، وبذلك فإن حزب الأحرار يمكن عدّه خليفة لحزب (**السيوكاي**)**Seiyukai** المعارض، والحزب التقدمي هو خليفه لحزب (**المنسيتو**) **Minseito** المحافظ[٦٦].

وفي أول أنتخابات بعد الحرب العالمية الثانية في نيسان ١٩٤٦، أسفرت عن حصول الليبراليين على الأغلبية، الأمر الذي سمح لشخصية مهمة مثل **(شيجيرو يوشيدا) Shegeroo Uasheda** بتشكيل أول وزارة بعد الحرب[٦٧]، وبعد نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ عدل (يوشيدا) وزارته وأضاف اليها عدداً جديداً من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطيين الموالين للولايات المتحدة الأمريكية[٦٨].

أمَّا الحزب الشيوعي فبدأ نشاطه من جديد، وأتفق الزعماء على أن ينفذوا في أول الأمر برنامجاً أطلقوا عليه (الثورة السلمية)، ثم أكثروا من التدخل في نقابات العمال والدوائر الانتخابية، وفي أنتخابات عام ١٩٤٩ حصل الحزب الشيوعي على نحو ١٠% من مجموع أصوات الناخبين، بعد ذلك بعام واحد في كانون الثاني ١٩٥٠ وجه الكومنفورم حملة إنتقادية لساسة الحزب الشيوعي الياباني، فلم يلبث الحزب ان غير برنامجه وأختار سياسة (المعارضة المكافحة)، لذا عمد القائد

العام للدول الحليفة في حزيران ١٩٥٠ الى تطهير نحو (٤١) من زعماء الحزب ومُنع (العلم الاحمر) وهي نشرة الحزب من الصدور[٦٩].

وكان لسياسة (يوشيدا) الحكيمة تأثير واضح في تطور اليابان، إذ أعطت الأولوية السياسة اليابانية الى إعادة تأهيل الاقتصاد، وأصبح التعاون الإقتصادي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أمراً في غاية الأهمية، إذ أُحتفظت اليابان بالحد الأدنى من السلام الدفاعي، إلا إنَّها تجنبت المشاركة في القضايا العسكرية والاستراتيجيات الدولية المرتبطة بها[٧٠].

ولضمان امن اليابان كان على حكومتها تقديم التسهلات اللازمة كلها لإقامة قواعد برية وبحرية وجوية للجيش الأمريكي على أرضها، إذ أدرك (يوشيدا) بحنكته السياسية، أنَّ ظروف الحرب الباردة حتمت على الولايات المتحدة الامريكية أُستخدام الأراضي اليابانية لأغراض عسكرية، ومن ثم فالتعاون بين الحالتين يسمح للحكومة اليابانية بأعطاء الأفضلية للنهوض الإقتصادي[٧١].

-التبدل في الموقف الأمريكي.

شهد عام ١٩٤٨ تحولاً واضحاً في سياسة الإحتلال الأمريكي في اليابان تمثل ببناء اليابان وإنعاش أُقتصادها، وقفت وراء ذلك التبدل في الموقف الأمريكي جملة من الأسباب، منها ما يتعلق بأوضاع الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية، إذ كانت الضغوط تتأتى بسبب أداء اليابان الضعيف في المجال الإقتصادي، مما أدى إلى جعل عبء مساعدة اليابان لسد حاجات المعيشة الأساسية يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل كانت أصوات المعارضة تتعالى حول المبالغ الكبيرة التي تصرف على عدو مهزوم مقابل نتائج سلبية في غالبها، فضلاً عن إنَّ الوضع السياسي الامريكي الداخلي شهد تحولاً هاماً منذ عام ١٩٤٦، حين حقق الجمهوريون نصراً إنتخابياً في مجلسي النواب والشيوخ, ومن ثم كان بطبيعة الحال ان تكون الأغلبية الجمهورية في مواجهة الإدارة الديمقراطية, ومن ثم مراجعة مواقف الديمقراطيين من السياسة الخارجية للبلاد، وعلى مستوى الأوضاع الداخلية في اليابان, كانت الأمور تتجه نحو أُنخفاض ملحوظ للتعاون مع الإحتلال, وتزايد التذمر الشعبي بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وحاجة الشعب الى الإستقرار وتحسن المستوى المعيشي[٧٢].

أمَّا على مستوى الأوضاع الدولية فشهدت حكومة الصين الوطنية بزعامة (**تشان كاي جك**) **Ching Kai-Shek** تدهوراً كبيراً أمام الحزب الشيوعي بزعامة (**ماوتسي تونغ**)**Mao Tse-Tung**، إذ بدأت الشيوعية تنتشر في الصين شيئاً فشيئاً، وعليه عد أُنتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩ بعد الإعلان عن تقسيم كوريا الى جمهوريتين- إحداهما تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى يدعمها الإتحاد السوفيتي- بمثابة عملية لبداية (حرب باردة) بين النظامين الرأسمالي الذي كان بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشيوعي الذي تزعمه الإتحاد السوفيتي.

لذا فإن تبدل الأوضاع الإقليمية في جنوب آسيا وشرقها منع من تنفيذ تلك القرارات بعد صدور أوامر جديدة عن البيت الأبيض الأمريكي دعت إلى إعادة تنشيط الإقتصاد الياباني ودعمه بقوة، فكانت أولى بوادر ذلك التغير في أيار ١٩٤٧، وذلك في خطاب (دين أتشيسون) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذي تحدث عن فكرة جعل اليابان (مصنعاً) لآسيا، فقامت بعثات أمريكية بوضع تقارير عن اليابان، نصحت فيها بتقوية الصناعة اليابانية، وأوصت بالإمتناع عن نقل المصانع اليابانية الى دول آسيا، وأولى القائد العام لقوات الحلفاء أُهتماماً كبيراً بالسياسة الاقتصادية اليابانية، وبدأ بعد ذلك في تنفيذ برامج تقشف قاس لإعادة الإقتصاد الياباني الى النهوض مرة أخرى[٧٣].

نشرت الإدارة الأمريكية مذكرة الرئيس (ترومان) بتاريخ الثاني عشرمن آذار ١٩٤٧، التي تضمنت المبادئ الأساسية لما عرف لاحقاً بأُسم (مبدأ ترومان)، ونصت تلك المذكرة على أعطاء الاولوية المطلقة لمحاربة المبادئ الشيوعية أينما وجدت، والعمل على أحتواء المد الشيوعي عن طريق دعم القوى الديمقراطية والليبرالية والمعادية للشيوعية جميعها[٧٤].

وطبقاً لما تقدم أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي في السادس من أيار ١٩٤٩، وثيقة مهمة وافق عليها الرئيس الأمريكي (ترومان)، عبرت تلك الوثيقة عن رغبة الإدارة الأمريكية في وجود اليابان القوية وإنهاء القيود كلها التي فرضت على المصانع اليابانية، والسماح بأُستخدام الصناعات الحربية القديمة في أغراض الصناعات غير العسكرية، كما إنَّ هذه الوثيقة لم تدع فقط الى إبقاء القواعد العسكرية الأمريكية في (**اوكيناوا**) للدفاع عن اليابان، بل وضعت في تصورها وجود فوائد دائمة في اليابان، ولاسيما القاعدة الأمريكية في (**يوكوسوكا**)، وصارت اليابان وليس الصين الحليف المنشود للولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على الوضع في شرق آسيا[٧٥].

وعليه أعلن الجنرال (ماك آرثر) في أيلول ١٩٤٩، أنَّ اليابان أصبحت في وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها ونتيجة لذلك أخذت اليابان، وفي ظل ما يمكن تسميته **نظام الحرية المقيدة** (**Guided Freedom System**)، تسترد مظاهر سيادتها مثل توقيع الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول، وإيفاد ممثلين عنها لحضور المؤتمرات الدولية وأُستقبال الممثلين الدبلوماسيين, غير أنَّ المشكلة التي أخذت تواجه اليابان هي كيفية تزويدها بالامكانات العسكرية اللازمة لحماية تلك الحرية، لذلك طرحت فكرة إبرام (**ميثاق المحيط الهادئ**)**The Pasifc Security Compact** ليكون نظيراً لحلف شمال الأطلسي، غير أن الموقف السلبي للهند وأندنوسيا حال دون توقيعه، وعليه قرر الرئيس الأمريكي (ترومان) إرسال ممثل وزارة الخارجية الأمريكية (**جون فوستر دالاس**) **Jhon Foster D.** في أوائل عام ١٩٥١ ليقوم بزيارة اليابان والفلبين واستراليا ونيوزلندا وفرنسا وبريطانيا لتجميع وتقريب وجهات النظر[٧٦].

ويبدو أن هناك عوامل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من إبراز أهمية الموقع الاستراتيجي لليابان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

دعت الولايات إلى عقد مؤتمر دولي من ممثلي الدول المذكورة وغيرها من الدول، للتباحث في مستقبل علاقات دول الحلفاء مع اليابان، ورفض الاتحاد السوفيتي حضور ذلك المؤتمر وشارك فقط بتبادل الآراء عن طريق المذكرات، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد أعدت مذكرة أرسلت للدول المذكورة وإبداء الرأي فيها، كما دعت إلى عقد مؤتمر دولي في (**سان فرانسيسكو**) **San Francisco** للتوقيع على معاهدة صلح مع اليابان، وتم ذلك في الثامن من أيلول ١٩٥١، وبحضور (٤٨) دولة فضلاً عن اليابان، ورفضت تشيكوسلوفاكيا وبولندا والاتحاد السوفيتي التوقيع على المعاهدة، وردت الهند وبورما ويوغوسلافيا الدعوة لحضور المؤتمر، بينما لم تدع إيطاليا والصين لكون الاولى من دول المحور والثانية لوجود خلاف حول من يمثلها في المؤتمر[٧٧].

تضمنت المعاهدة إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء، كما أُعترفت بسيادة اليابان الكاملة على أراضيها المتمثلة بالجزر الأربع الرئيسة وبعض الجزر الصغيرة[٧٨]، أي تنازل اليابان عن ملكيتها لجزيرة (سخالين) وجزر (الكوريل) و(فرموزا)، كما تتنازل عن أنتدابها على الأقاليم التي أنتدبتها عصبة الأمم عليها سابقاً لإدارتها، وموافقة اليابان على قبول الأحكام التي تصدرها محاكم الحلفاء على مجرمي الحرب، كما وافقت اليابان على أقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقضي بوضع جزر (ريوكيو) و(بونين) تحت وصاية الأمم المتحدة، على أن يعهد بإدارتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أُعترفت اليابان بأستقلال كوريا[٧٩].

وبالمقابل فإن الدول الحليفة تعهدت بسحب قوات الاحتلال الخاصة بها في ظرف تسعين يوماً[٨٠]، وحصلت اليابان على حق الدفاع عن النفس، أمَّا العلاقات بينها وبين الصين فتحدد بموجب اتفاقية تعقد, أمَّا بين اليابان والصين الوطنية وأما بين اليابان والصين الشعبية، وليس من حق اليابان المطالبة بدفع التعويضات، كما وافقت على وضع مقدراتها الفنية وصناعاتها في خدمة الدول التي دمرتها الحرب، ونصت المعاهدة على نقل الممتلكات في الخارج الى الصليب الاحمر الدولي لتوزع على أسرى الحرب[٨١].

ونصت أيضاً على إمكانية عقد أتفاقيات مع الدول الاخرى فأنتهزت الولايات المتحدة الامريكية فرصة عدم وجود قوات يابانية كافية لحماية اليابان، فسارعت لعقد اتفاقية أمن مع اليابان في الثامن من أيلول ١٩٥١، خولتها بموجبها حق إبقاء قواتهما في اليابان ريثما تتمكن الأخيرة من تحمل عبء الدفاع عن نفسها[٨٢]، وتضمنت اتفاقية الأمن الإشارة إلى أنها منعقدة في إطار الأمن الجماعي للدفاع عن النفس التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة (**المادة ٥٢**) [٨٣]، وأوضحت الاتفاقية أن القوات الأمريكية في الأراضي اليابانية وفي الأراضي القريبة منها ستستخدم في المحافظة على الأمن والسلام الدوليين في الشرق الأقصى، كما تستخدم في المحافظة على أمن اليابان من أي أعتداء خارجي أو داخلي أو أضطرابات نتيجة الإثارة التي تقوم بها الدول الأجنبية، كما نصت الاتفاقية على أنه ليس من حق اليابان منح أية قواعد أو صلاحيات من أي نوع أو السماح بمناورات بحرية أو جوية أو برية أو نحو ذلك لقوة ثالثة بدون موفقة الولايات المتحدة الأمريكية[٨٤].

ثانيا: الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

في ظروف مشابهة مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣, عندما اصبح تحت سلطة الاحتلال الامريكي. إذ عد الرئيس الامريكي (جورج بوش) ان العراق بلدا محتلا استنادا للقرار الصادر من مجلس الامن المرقم **(١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣**, الذي تضمن[٨٥]:

ان القسم (اولا) من سلطة الائتلاف المؤقتة تمارس السلطة الائتلافية سلطات الحكومة:

١- من اجل إدارة شؤون العراق بفعالية بغية استعادة الامن والاستقرار.

٢-يعهد الى السلطة الائتلافية ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة وفقا لقرار مجلس الامن ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣.

ولهذا فإن قرار رقم (**١٤٨٣**) شكل نموذجا للاحتلال الامريكي من خلال الاعتراف بالصلاحيات والمسؤوليات للولايات المتحدة الامريكية فضلا عن بريطانيا كقوة احتلال بموجب القانون الدولي, مع الحاجة الى سلطة مؤقتة تتولى الادارة الفعلية للاقليم المحتل, وتقدم اعضاء النظام السابق الى للعدالة, وانهاء العقوبات ضد العراق, وانشاء صندوق نقد للعراق من الايرادات النفطية والارصدة العراقية المجمدة, وتخضع لتقدير سلطة الاحتلال ودعم المجلس لجهود تشكيل ادارة مؤقتة يعمل الشعب العراقي على انشائها بمعونة سلطة الاحتلال والممثل الخاص للأمم المتحدة, وان تلك الادارة ستكون مجرد ادارة انتقالية لحين تكوين حكومة عراقية تمثيلية تحظى بالاعتراف الدولي, واخيرا حصانة كافة المسائل والتعاقدات والاجراءات ذات الصلة بالنفط وايراداته وموارد الصندوق النقدي من الملاحقة القضائية حتى نهاية عام ٢٠٠٧[٨٦].

وفي حقيقة الامر ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها إستراتيجية خاصة ارادت اتباعها عقب انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١, تمثلت بما يأتي[٨٧]:

١- السيطرة على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة من خلال تهميش دورها, وقصره على إقرار ما تفرضه الولايات المتحدة الامريكية من حلول للنزاعات الاقليمية والدولية واصدار القرارات الدولية.

٢-تكريس التعبئة الدولية للولايات المتحدة الامريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة, واحباط المبادرات والتوجهات الاوربية والاسيوية نحو دور مستقل في القضايا الدولية او في السياسات الامنية والدفاعية.

اما أهدافها الاستراتيجية في العراق فتكمن في[٨٨]:
١-رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط خالية من جيوب المعارضة للهيمنة الامريكية.
٢- السيطرة على مناطق انتاج النفط العربي والايراني وبحر قزوين وهو ما يمثل اكثر من نصف مصادر الطاقة في العالم. إذ يؤدي النفط دورًا هامًا في التفكير الاستراتيجي للدوائر الداخلية في البيت الأبيض, ومما يؤكد ذلك هو إن الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري في الانتخابات لعام ٢٠٠٠ أسهمت في تمويلها الشركات النفطية بالأساس, وإن الدليل على أهمية النفط العراقي في المخطط الاستراتيجي الأمريكي، تبين بعد سقوط نظام الحكم في عام ٢٠٠٣ إذ استعانت سلطة (**بول بريمر)" الحاكم المدني في العراق "** بعدد من رجال النفط الأجانب، وتم تعيين (فيليب كارول) من شركة (شل)، و(كاري فوكلير)من شركة (ايكسون موبيل) ليقودا عملية رسم مستقبل الصناعة النفطية العراقية, فضلا عن ان عملية إعادة الأعمار في العراق تذهب حصتها الأكبر للشركات الأمريكية النفطية, فضلا عن ذلك فإن بعض الأوساط الاقتصادية ترى بأن سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق سيؤثر على التفاعلات المستقبلية لمنظمة الأوبك، لأن الولايات المتحدة تعتمد عليها في تغطية ٤٦ % من وارداتها، بل سيعطي للولايات المتحدة الفرصة للسيطرة على سوق الطاقة العالمي لسنين طويلة قادمة, ولذلك شكل سيطرتها على النفط أحد أهم ثمار هذه الحرب الإستراتيجية[٨٩].
٣- ضمان أمن إسرائيل وتفوقها: تتحدد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط انطلاقا من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، بل يمكن القول أن الرؤية الأمريكية تقاطعت مع الرؤية الإسرائيلية تجاه الحرب على العراق, إذ ان أن الحرب على العراق هي الخطوة الأولى لسياسة المحافظين الجدد في الشرق الأوسط كما شهدت على ذلك تقاريرهم طوال فترة التسعينيات وإرادتهم الصلبة في المساهمة بأمن إسرائيل الإقليمي عن طريق إضعاف أعدائها[٩٠].
كما تحدث **(زلماي خليل زاده)** مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الشرق الادنى وجنوب غرب آسيا وشمال افريقيا, عن الخطوط العريضة لخطة الادارة الامريكية لعراق ما بعد صدام, إذ اشار الى اربعة امور رئيسة هي[٩١]:
١-ان الهدف الامريكي الطويل المدى هو اقامة حكومة ديمقراطية ذات تمثيل واسع تنبذ الارهاب واسلحة الدمار الشامل, وتخدم القوانين والقواعد الدولية, وتمنح كل المجموعات الدينية والعرقية صوتا في الحياة السياسية, وتلتزم بحكم القانون بحيث تصبح نموذجا للسلام والتسامح في الشرق الاوسط.
٢-ان الهدف الامريكي على المدى القريب هو توحيد العراق وصون هذه الوحدة وتعزيزها كي تستمر.
٣-تلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي, والعمل فورا على وضع برنامج او خطة لاعادة بناء العراق, وذلك عبر ثلاث مراحل, الاولى هي اعادة البناء السياسي بغية ايجاد حكومة ديمقراطية ذات تمثيل واسع, ولتحقيق ذلك لابد من اطاحة النظام القائم ثم اقامة تحالف داخلي معين يتولى إدارة العراق والتحضير للمراحل التي عليه ان يجتازها في المجالات كلها, ولاسيما الامنية والسياسية والتي من شأنها تمهيد الطريق أمام الحكومة الديمقراطية الواسعة التمثيل المنتخبة, والثانية هي اعادة بناء الاقتصاد العراقي, لتمكين الشعب العراقي من استعمال ثرواته النفطية ولاسيما النفط, اما الثالثة, فهي عملية اعادة البناء الامني, ويعني ذلك تأمين حماية الحدود الدولية للعراق لفرض احترامها على الجميع, كما يعني ايضا توفير الامن داخل العراق في مرحلة ما بعد (صدام), ويكون ذلك في ظل حكم القانون الذي يقوم على نظام قضائي جديد.
٤-العمل مع الدول الدائنة للعراق لتقديم وعود باسقاط جزء من ديونها مع اعادة جدولة الجزء الباقي.
ولعل من أهم قضايا العراق في ظل الاحتلال هي الممارسات الامريكية التي تعلقت بمسألتين مهمتين هما [٩٢]:
١- **تغيير المؤسسات والقوانين**, والمقصود بها هنا مسألة اجتثاث البعث باعتباره احد الاهداف الكبرى من الاحتلال (والتي تضمنت ليس فقط حل حزب البعث, وانما مؤسسات الدولة كافة بما فيها الدفاع والاعلام والامن والمخابرات وكل وحدات الجيش والحرس الجمهوري).
٢-**مسألة الموارد النفطية**, إذ نص قرار (**١٤٨٣**) على ان تودع عائدات النفط في صندوق للتنمية تحت اشراف مجلس دولي استشاري ورقابي, ويحدد القرار عددا من الاهداف التي ينفق عليها من موارد صندوق التنمية, وهي تلبية الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد, واصلاح البنية الاساسية العراقية ونفقات نزع سلاح العراق, وتسديد نفقات الادارة المدنية, ويخضع الانفاق من صندوق التنمية لسيطرة دولتي الاحتلال (بريطانيا والولايات المتحدة), على ان تسترشد في ذلك باحتياجات الشعب العراقي, ودون وجود أي الية للتحقق من ذلك او الادعاء او الطعن في مدى مشروعية مشاريع بعينها او كيفية إرساء العقود. وقد اعدت سلطات الاحتلال خطة للتحول بالاقتصاد العراقي من حالة الدمار وسنوات الحصار وفرض العقوبات, والى المشاريع الضخمة للبنية الاساسية, فضلا عن تأهيل الاقتصاد العراقي ككل نحو اقتصاد السوق, ولدخال مجموعة أساسية من الوحدات والبرامج والسياسات التي تربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي.
وقد مر العراق بمراحل حكم عدة وهي:
١-**مرحلة الحكم العسكري**: بمجرد سقوط النظام تولى الجنرال العسكري (جي كارنر) رئاسة مكتب إعمار العراق, مما اوجد وضعا في العراق فيه ازدواجية بين السلطة العسكرية التي كانت بيد القوات الامريكية في العراق, وبين السلطة التي يمثلها مكتب الاعمار بقيادة (كارنر), التي كنت وظيفتها تتركز على استعادة اجهزة الدولة العراقية عملها, ولاسيما في مجالات البنية التحتية والخدمات, وقد أدت الازدواجية بين الادارتين المدنية والعسكرية الى تدهور الوضع الامني,
فإن سقوط النظام أدخل جهاز ومؤسسات الدولة العراقية في حالة من الشلل, بسبب الدرجة العالية من السيطرة والاختراق السياسي التي مارسها حزب البعث على اجهزة الدولة العراقية, وقد ترافق ذلك كله مع انهيار سريع للامن, فقد أدى توقف عمل الشرطة الى انطلاق موجة من الجرائم بدأت بالاعتداء على مقار وممتلكات الدولة العراقية وامتدت لتشمل المواطنين

العراقيين, واتجاه عناصر موالية للنظام السابق لتطبيق سياسة الارض المحروقة, فضلا عن نشاط بعض العناصر التي جاءت من الخارج, أما على المستوى السياسي فقد اتسمت تلك المرحلة بدرجة عالية من الارتجالية والتردد, فبعد سقوط نظام (صدام), كان الجنرال (كارنر) يتحدث عن اتجاهه نحو تشكيل نظام سياسي عراقي جديد يكون له رئيس واحد وجيش واحد, وذلك بعد فترة انتقالية, ودعا ممثلي القوى العراقية المختلفة للتشاور لتشكيلها, وكانت خطة (كاردنر) تقوم على عقد سلسلة من الاجتماعات يشارك فيها قادة عشائر وزعامات محلية عراقية فضلا عن قيادات الاحزاب السياسية العراقية التي كانت موجودة في المنفى, على ان تؤدي هذه الاجتماعات الى تحديد شكل الحكومة المؤقتة واختيار اعضائها والاتفاق على ترتيبات المرحلة الانتقالية, على ان يتم في الوقت نفسه تكوين هيئات محلية تتولى ادارة المدن والاحياء العراقية, الا ان (كارنر) لم يأخذ فرصة كاملة لتنفيذ سياسته تلك, ففي الاول من ايار قام الرئيس الامريكي باعلان انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة في العراق, وفي السادس منه قام الرئيس الامريكي بتعيين (بول بريمر) السفير في وزراة الخارجية والمتخصص في مكافحة الارهاب حاكما مدنيا للعراق ليتولى مهام الادارة السياسية ويمارس نوعا من بالسيطرة المدنية الامريكية على قوات التحالف العامة في العراق, عندها بدأت مرحلة جديدة من السياسة الامريكية في العراق[٩٣].

٢- **مرحلة الحكم المدني**: ربما كان تعيين (بول بريمر) في منصب الحاكم المدني للعراق هو احد الاخطاء الامريكية المبكرة في العراق, فعلى الرغم من خلفيته المدنية فانه لايتمتع بخبرة خاصة بالعراق, كما ان عمله لفترة طويلة مسؤولا عن مكافحة الارهاب ربما جعله ميالا للنظر لادارة العراق واعادة بنائه سياسيا في حقبة ما بعد سقوط النظام السابق من منظور امني بحت لايبدو انه كان مفيدا في مساعدة العراق للخروج من أزمته, إذ ان استبدال الحاكم العسكري (جي كاردنر) بحاكم مدني ذي صلاحيات مطلقة غير محددة المدة, الامر الذي يعكس اتجاها امريكيا مفاجئا لتفضيل البقاء مدة اطول في العراق, وميلا لتأجيل البدء في عملية نقل السلطة للعراقيين, وقد تميزت إدارة (بريمر) للعراق بدرجة عالية من التخبط مما انعكس ذلك على القرارات المبكرة التي اتخذها السفير (بريمر) بعد بدء مهمته في العراق, ففي ١٦ من ايار ٢٠٠٣ لتخذ (بريمر) قرارات تم بمقتضاها حل الجيش واجهزة الامن العراقية, ومنع ثلاثين الفا من البعثيين السابقين من تولي الوظائف في الجهاز الاداري للدولة العراقية, ولما كان هؤلاء يمثلون كل الشريحة العليا وقسما كبيرا من الشريحة المتوسطة في جهاز الدولة العراقية مما أسهم في تعميق حالة الفوضى التي كانت البلاد قد دخلت بها بالفعل[٩٤].

٣-**مرحلة نقل السلطة للعراقيين**: فرض عدم الاستقرار والتدهور الامني الذي ميز الاوضاع في العراق وعدم قدرة الادارة الامريكية على التعاطي مع الملف العراقي بشكل فعال, كان الاتفاق الذي عقده مجلس الحكم والذي تم تشكيله في ١٣ من تموز من (٢٥) عضوا- ستة عشر منهم من الاعضاء القياديين في الاحزاب العراقية السبعة التي قاومت نظام الحكم السابق وتعاونت مع الولايات المتحدة الامريكية, وتوزعت مقاعد المجلس بين الطوائف والقوميات العراقية, فضم (١٣) من الشيعة و(٥) من السنة ومثلهم من الاكراد وواحدا من بين كل من التركمان والمسيحيين- مع سلطة التحالف أهم خطوة في هذا الاتجاه, وبمقتضى هذا الاتفاق يلتزم مجلس الحكم بالانتهاء من إعداد دستور للادارة المحلية الانتقالية, كما تلتزم الولايات المتحدة الامريكية بنقل السيادة لحكومة عراقية[٩٥].

ومما تقدم يمكن القول, على الرغم مما اتخذته الولايات المتحدة الامريكية من خطوات سياسية تجاه العراق, الا انها كانت فاشلة في كل مرحلة من مراحلها, وذلك يعود الى جملة من الاسباب هي[٩٦]:

١- **العوامل العسكرية**: يمكن القول ان المقاومة العراقية للاحتلال الامريكي تقف في مقدمة العوامل التي أدت الى اخفاق المشروع الامريكي, فضلا عن اخفاق القوات الامريكية في بناء قوات الحرس الوطني العراقي, بعد ان حل (بول بريمر) الجيش العراقي وتركت فراغا امنيا كبيرا.

٢- **العوامل السياسية**: اتخاذ القرارات الخاطئة من قبل الرئيس الامريكي (جورج بوش), فضلا عن الضغط العالمي الناجم عن الفضائح والمجازر التي رافقت الاختلال الامريكي.

٣- **العوامل الاقتصادية**: ارتفاع الانفاق العسكري الامريكي, فضلا عن ان الادارة الامريكية بنيت خططها على أساس ان العراق الغني بالنفط سيكون قادرا على تمويل العمليات العسكرية وتكاليف الاحتلال, الا انها واجهت معضلتين رئيسيتن, هما قدم المنشآت النفطية وأهمال عمليات الصيانة والتجديد بسبب سنوات الحصار الطويلة التي فرضت على العراق, والثانية عمليات استهداف المنشآت النفطية.

٤-**العوامل الامنية الداخلية**: تعرض الامن الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية للتهديد, وذلك لسبب الانفاق المالي الكبير, فضلا عن نقل المعدات التي يستخدمها الحرس الوطني الامريكي الى العراق.

٥- **العوامل الاجتماعية**: ان الخسائر البشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة الامريكية كانت كبيرة على الشعب الامريكي,إذ ان الكثير من الجنود لم يجددوا عقودهم, بسبب الحالة النفسية التي كان يعاني منها الجيش الامريكي.

٦- **العوامل الثقافية**: الجهل الامريكي للثقافة والتقاليد العربية عموما وثقافة الشعب العراقي خصوصا, وعجزهم عن التعامل مع المواطن العراقي, ومن ثم زيادة عوامل النقمة وتصاعد المقاومة باشكالها المختلفة ولاسيما المسلحة.

إنَّ دراسة مقارنة دقيقة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥١ وفي العراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ يتبين ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مارست الأساليب نفسها في البلدين كلاهما, وكلاتي:

فبعد أستسلام اليابان عام ١٩٤٥ لم تعلن الولايات المتحدة الأمريكية احتلالها لها مباشرة لكونها دولة منهزمة في الحرب، إذ كان من البديهي أنَّ الدولة التي خسرت الحرب ستحتل من الدول المنتصرة في الحرب[٩٧] لكنها في الحقيقة

اصبحت تحت احتلال الامريكي ، أمَّا في العراق فإن أول قرار صدر بعد الاحتلال وكان تحت البند السابع، كان القرار المرقم (**١٤٨٣**) في الثاني والعشرين من أيار ٢٠٠٣، الذي أشار في ديباجته إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (**بوضعهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة**) [٩٨]. وعلى الرغم من الاختلاف بين السياستين تجاه اليابان والعراق ظاهرياً, لكن جوهريا اصبحت كلتا الولتين تحت الاحتلال الفعلي للولايات المتحدة الامريكية.

وكما كانت المهمة الثانية للإحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٥ هي القضاء على المؤسسة العسكرية لكونها من أهم دعائم سياستها التوسعية، فأتخذت سلطة الاحتلال مجموعة من الإجراءات أُستهدفت القضاء على قوة الجيش لضمان عدم معارضته للاحتلال، وصدر التوجيه الأول من لدن المقر العام لقوات الاحتلال في الثالث عشر من أيلول ١٩٤٥، فألغيت بموجبه وزارتا الجيش والبحرية، وسرح أفراد الجيش، وصدرت أوامر بجمع الذخيرة الحربية، كما دمرت الطائرات جميعها وأقفلت المصانع التي كانت تنتج المعدات الحربية[٩٩]، وفي العراق أيضاً ففي ١٦ من أيار ٢٠٠٣ ، وبعد أقل من أسبوع من وصول الجنرال (**بول بريمر**) للعراق اتخذ قرارات تم بمقتضاها حل الجيش وأجهزة الأمن العراقية[١٠٠], ثم جاء القرار المرقم (**١٤٨٣**) الصادر في الثاني والعشرين من أيار ٢٠٠٣، الذي تضمن مطاليب تتعلق بنزع السلاح العراقي[١٠١].

كما أصدرت سلطة الإحتلال في اليابان قرار التطهير وأُجتثاث العسكرية في الثاني من تشرين الأول ١٩٤٥ إلى القسم الحكومي، وأكد فيه التحضير لحل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان والجمعيات القومية الداعية إلى التوسع والعدوان[١٠٢], وفي العراق أيضاً أصدرت قوات الاحتلال الأمريكية الأوامر لإجتثاث (حزب البعث العربي الاشتراكي) من جذوره[١٠٣].

وبحجة إقرار الأمن والسلام في منطقة الشرق الاقصى, تضمنت الوثيقة الأمريكية التي سميت بوثيقة (**السياسة الامريكية الاولية لما بعد الاستسلام**) المؤرخة في ٢٩ من اب ١٩٤٥، أنْ يكون الهدف النهائي للاحتلال الأمريكي لليابان تهيئة المناخ الذي يوفر أكبر قدر ممكن من الضمانات لكي لا تصبح اليابان مرة أخرى خطراً يهدد السلام والأمن العالميين، وأنْ تتماشى مبادئ الحكومة الجديدة في اليابان مع المبادئ الديمقراطية والاستقلالية في القرارات عن أية جهة عسكرية داخلية أو خارجية في اليابان[١٠٤], وتحت الذريعة نفسها أُصدر القرار المرقم (**١٥١١**) الصادر في السادس عشرمن تشرين الأول ٢٠٠٣ عن العراق ، وتعد الفقرة (**١٣**) الأهم في هذا القرار التي قرر فيها مجلس الأمن بأنه **"يأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة باتخاذ التدابير اللازمة جميعها من اجل الإسهام في صون الأمن والقرار..."**[١٠٥]، وبهذا خول مجلس الأمن القوة متعددة الجنسيات ولاسيما القوات الأمريكية بصون الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك فإن كلا الدولتين فقدتا سيادتهما فوق اراضيها.

وبحجة نشر المبادئ الديمقراطية في اليابان منحت سلطة الاحتلال الصحافة والإذاعة حرية واسعة تشجيعاً لها على نشر التعاليم الديمقراطية[١٠٦]، وشجعت الحكومة اليابانية على إعداد دستور جديد للبلاد[١٠٧]، إلاَّ أنَّ الفرق في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان عن العراق في هذه النقطة تمثلت بقيامها وضع مسودة للدستور الياباني وفق الأنموذج الأمريكي، ولكون موروث الإطار الدستوري ليابان ما قبل الحرب كان متأثراً بخصائص النظم السياسة الأوربية ولاسيما البريطانية[١٠٨]، لذلك جعلوه أقرب إلى شكل الدستور البريطاني، أمَّا في العراق فجاء القرار المرقم (**١٥٤٦**) في الثامن من حزيران ٢٠٠٤ ليولي **"حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول الثلاثين من حزيران ٢٠٠٤"**، فهو يرحب بأنتهاء الاحتلال في ذلك الوقت، كما يقر جدولاً زمنياً للانتخابات في مدة لا تتجاوز الحادي والثلاثين من ١ ٢٠٠٥ لتشكيل جمعية وطنية إنتقالية وتشكيل حكومة انتقالية، وصياغة دستور دائم تمهيداً لقيام حكومة دائمية منتخبة بحلول الحادي والثلاثين من ١٢ ٢٠٠٥[١٠٩]، وبذلك منح العراقيون حرية كتابة الدستور العراقي من وجهة نظر القرار (**١٥٤٦**).

إنَّ دراسة مقارنة لاتفاقية (الأمن) [١١٠] التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان في الثامن من أيلول ١٩٥١ وهو اليوم نفسه التي عقدت فيه دول الحلفاء معاهدة (السلام) مع اليابان, وبين اتفاقية (الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون) [١١١] التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٨ , فضلا عن (اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق) التي وقعتها في اليوم نفسه ايضا، يتبيّن أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سارعت الى عقد اتفاقيات أمنية مع البلدين كلاهما من اجل إحكام قبضتها عليهما.

نجد أنَّ ديباجة اتفاقية (الأمن) مع اليابان أقرت من الناحية السياسية أنَّ اليابان دولة ذات سيادة لها الحق بالدخول في ترتيبات الأمن الجماعي، فضلاً عن اعتراف الأمم المتحدة بأن لليابان حقاً في الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي وفي ممارسة الحقوق وعقد المعاهدات[١١٢]، لكنها في حقيقة الامر فإن اليابان فقدت سيادتها فوق اراضيها ولم تمنحها الاتفاقية حق السيادة التامة, ويعود ذلك لبقاء القوات الأمريكية وبناء القواعد في اليابان وحولها، في اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق فإنها لم تمنحه كامل السيادة، فعلى الرغم من ان القسم الثاني من الاتفاقية أكد (دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الإخطار التي تواجهه داخلياً وخارجياً، والعمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة الذي يقوم على أساس من الاحترام المتبادل واعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات بين مختلف دول المنطقة)، فضلاً عن (تشجيع الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد علاقات ايجابية مع دول المنطقة والعالم لتعزيز أمن المنطقة واستقرارها)[١١٣], كما ان القسم الثالث من الاتفاقية اكد على (تعزيز قدرة الجمهمورية العراقية على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وامنها وسلامة اراضيها...ويتم هذا التعاون في مجالي الامن والدفاع وفقا للاتفاق بين

الولايات المتحدة الامريكية وجمهمورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق) [١١٤], الا ان القوات الامريكية مازالت موجودة وهناك العديد من القواعد لها فوق الاراضي العراقية, هذا الى جانب أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل التفاوض مع سوريا أو إيران أو حماس أو حزب الله في لبنان، وتهددهم وتعدهم محوراً للإرهاب، فهل المقصود هنا (إسرائيل) ضمن عملية التعاون المشترك بين دول المنطقة، إذ أنَّ هناك الكثير من المغالطات بين بنود الاتفاقية وكيفية تفسيرها، وهناك الكثير من التلاعب بالألفاظ والتعابير.

إنَّ ابرز ما يلفت الانتباه هو ما جاء في المجال الأمني، ففي المادة الأولى من اتفاقية (الأمن) مع اليابان اكدت على (ان تمنح اليابان وتقبل الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تصبح معاهدة الصلح وهذه الاتفاقية نافذتي المفعول الحق في إحلال قوات أمريكية برية وجوية وبحرية في اليابان وحولها، ويجوز استخدام هذه القوات في المعاونة على صيانة السلام والأمن الدوليين في الشرق الأقصى، وأمن اليابان ضد أي عدوان مسلح يقع عليها من الخارج، ويتضمن هذا المساعدة التي تقوم على طلب عاجل من الحكومة اليابانية لإخماد ثورات واضطرابات داخلية واسعة النطاق في اليابان تكون قد نشأت بتحريض أو تدخل من دولة أو دول أجنبية) [١١٥], وبذلك منحت الولايات المتحدة الأمريكية حق إبقاء قواتها البحرية والبرية والجوية داخل اليابان وحولها من أجل الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأقصى وحماية اليابان من أي هجوم مسلح خارجي[١١٦], فضلا عن منحه الولايات المتحدة الأمريكية حق شن الهجوم على أية دولة قد تهدد السلم والأمن الدوليين واستخدام اليابان قاعدة لها في الشرق الأقصى-التي يبلغ عددها حاليا نحو (٩٥) قاعدة عسكرية امريكية ٧٥% منها في جزيرة (اوكيناوا) [١١٧] - بعدما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في اليابان وحولتها إلى محمية أمريكية.

كما يقدم القسم الثالث من اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق التأكيدات والضمانات الأمنية للحكومة العراقية (بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة أراضيه ومياهه وأجوائه، ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً للاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق)[١١٨]، وبذلك أصبحت مسؤولية حماية أمن العراق والدفاع عنه مسؤولية مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي سيمنح القوات الأمريكية الحق لشن الهجوم على أية دولة تهدد الأمن في المنطقة أو تهدد السلم الدولي، وسيكون من حق القوات الأمريكية الإفادة من الأراضي العراقية والإفادة من جوها ومياهها-في حين لم يكن هناك أي تحرك امريكي بشأن احتلال ايران للاراضي العراقية, الامر الذي يدل على عدم توازن الاتفاقية بين الطرفين-, ولاسيما أنَّ اتفاقية (انسحاب القوات الأمريكية من العراق) اكدت على (التعاون الوثيق في تعزيز المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق وإدامتها، والتعاون في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها وتسليحها من اجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون بناء على طلب من الحكومة العراقية)[١١٩]، وفي ذلك مطاطية كبيرة في المفاهيم، فمثلاً من يقرر هذه المجاميع هل هي القاعدة أو الصداميين أو الخارجة عن القانون، فالجانب العراقي يفهم بأنه هو من يقرر، وبالتأكيد فإن الجانب الأمريكي يعتقد أنَّه من يقرر في النهاية، وبهذا سيكون هناك تدخل كبير في شؤون العراق، ومن ثم من هم (الجماعات الخارجة عن القانون) فالأمريكان سيقولون عن كل معارض لوجودهم إنَّه إرهابي، وأثبتت تجارب السنوات الماضية ذلك.

في المادة الرابعة من اتفاقية (الأمن) مع اليابان لم تحدد مدتها أي تركت مفتوحة، وأنها (ستنتهي حينما ترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مع دخول حيز التنفيذ ترتيبات بديلة فردية أو جماعية أمنية من لدن الأمم المتحدة ومثل هذه الترتيبات سيتفق عليها من جانب الأمم المتحدة أو غيرها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأقصى واليابان)[١٢٠]، كذلك في ديباجة اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق جاء في الفقرة الأولى أنَّ جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية (**إذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما**)[١٢١]، وبذلك نرى أنَّ النية في الاتفاقيتين كلاهما هي لبناء قواعد دائمة، وفي القواعد يجب أنَّ تكون هناك جيوش، ووجود عسكري، لهذا سميت اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق بأنها اتفاقية إستراتيجية طويلة الأمد، ولم تحدد المدة، وهذا يعني البقاء لعقود عدة ، وهو احتلال واستعمار بأسم الشرعية من خلال عقد الاتفاقية, مما منح الأمريكيون وجوداً عسكرياً مفتوحاً في العراق.

أمَّا في مجال الاقتصاد فبالنسبة لليابان فإن معاهدة (السلام) أو معاهدة (الصلح) التي وقعتها معها دول الحلفاء في اليوم نفسه الذي وقعت فيه اتفاقية (الأمن) مع الولايات المتحدة الأمريكية، منحت اليابان وفق المادة التاسعة والثانية عشرة (الحرية الكاملة للدخول في مفاوضات مع دول الحلفاء لإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنظيم مصالحها الاقتصادية والتجارية)[١٢٢] وبالفعل استطاعت اليابان ان تنهض باقتصادها من جديد لاسيما خلال الخمسينيات من القرن العشرين.

أمَّا بالنسبة للعراق فعلى الرغم من تأكيد القسم الخامس من اتفاقية (الإطار الاستراتيجي)على التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة، وإن أبرز ما يلفت النظر إليه هو ما جاء ليؤكد دمج الاقتصاد العراقي في النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته، والفقرة التي تتحدث عن مساعدة العراق في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية وتدريب الكفاءات والقدرات وتطويرها لمختلف المؤسسات، فضلاً عن الفقرة التي تتحدث عن تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الأمريكية إلى العراق[١٢٣]، لكن في حقيقة الامر لم يشهد العراق أي تطور اقتصادي منذ عقد الاتفاقية الى الان. علما إنَّ الخطر الجسيم في هذه الفقرات لو تحققت يكمن في الفقرة التي تؤكد ربط الاقتصاد العراقي ودمجه بالنظام الاقتصادي

العالمي ومؤسساته، أي دمجه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وإنَّ هذه المؤسسات بحد ذاتها كارثية على الشعوب الفقيرة، وإنَّها تشكل الأركان الاقتصادية والمالية والتجارية للنظام الامبريالي العالمي، وتهدف إلى إفقار الشعوب والاستحواذ عليها، وإنَّ ذلك يعني تطبيق برامج الخصخصة وإضعاف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وإبعاده والعمل على إلغاء مجانية التعليم والصحة وإلغاء دور القطاع العام، وسيصبح البلد مصدراً للمواد الخام ومصدراً للكفاءات والمهارات العلمية والفنية وتفشي البطالة، واخطر ما يكمن في ذلك تفشي الأمية وبروز ظاهرة شبه الأمية بسبب تعطيل دور التعليم، فضلاً عن أنَّ الانتقال إلى (**اقتصاد السوق العالمي**) فإنه سيكون على الطراز الأمريكي وليس على الطراز الياباني أو الأوربي على سبيل المثال، وهذا يعني خصخصة حتى النفط، الأمر الذي سيلغي دور الدولة وستكون بصفة المراقبة فقط.

وفي المجال القضائي فإن الاتفاقية الإدارية الملحقة باتفاقية (الأمن) خولت القوات الأمريكية الاختصاص الجنائي الكامل على الأفراد الأمريكيين المدنيين والعسكريين التابعين لهم، لذا طالبت اليابان في الرابع عشر من نيسان ١٩٥٣ بتعديل الاتفاقية وإخضاع الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات الأمريكية لاختصاص المحاكم اليابانية على غرار ما هو معمول به بالنسبة لدول الناتو، وتم تعديل الاتفاقية في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٥٣ الذي منح اليابان الحق الأول في محاكمة أفراد القوات الأمريكية للجرائم التي يرتكبونها خارج مجال عملهم العسكري، وأنْ يظل للولايات المتحدة الأمريكية الاختصاص الأول في المحاكم عن الجرائم الأخرى أو الجرائم المتعلقة بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، على أنَّ تشارك الدولتان في الاختصاص إذا كانت الجرائم التي ترتكب يعاقب عليها في قانون البلدين[١٢٤].

أمَّا بالنسبة لاتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق، فعلى الرغم من أنَّ القسم الثامن من الاتفاقية يؤكد التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء على تبادل الآراء وبناء القدرات القضائية لكل من القضاة والمحققين وتعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي لمواجهة الفساد والتهديدات[١٢٥]، إلا أننا نرى في اتفاقية (انسحاب القوات الأمريكية من العراق) قد تم ترتيب الامر من خلال المادة (الثانية عشر) والمتعلقة بالولاية القضائية, إذ حصلت الولايات المتحدة الامريكية على الولاية القضائية واصبحت قواتها محصنة من القوانين العراقية استنادا الى الفقرات من (١-١٠) من هذه المادة التي أشارت (اعترافا بحق العراقيين السيادي في تحديد وفرض القانون الجنائي والمدني على اراضيه, وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قبل قوات الولايات المتحدة, وتماشيا مع واجب افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني باحترام القوانين والتقاليد والاعراف والقيم العراقية, فقد تم الاتفاق, للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم, كما ان للولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشئات والمساحات المتفق عليها) [١٢٦], وبذلك جعلت سلطة القضاء تحت مراقبة أمريكية.

إنَّ المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في البلدين كلاهما يجد أنَّ شروط اتفاقية (الأمن) مع اليابان وعلى الرغم من قساوتها إلاَّ أنها ساعدت على تطور اليابان والنهوض بأقتصاده من جديد، لهذا شهدت اليابان في بداية الخمسينيات ما يسمى بـ(المعجزة الاقتصادية) أي أنَّ اليابان بدأت مرحلة تصنيع ضخمة سميت بالمعجزة الاقتصادية مماثلة تماماً للمعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الاولى، ومما لا شك فيه إنَّ اتفاقية (الأمن) بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كانت حلقة في سلسلة حزام القواعد والأحلاف والاتفاقات العسكرية مع دول جنوب وجنوب شرق آسيا لحصار الصين تخوفاً من أنتشار الشيوعية، أمَّا اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق فكانت أكثر شمولاً في موادها وتعهداتها المشتركة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

الاستنتاجات

ومما تقدم يمكن القول:

١- أنَّ الاحتلال الأمريكي أنهى السيطرة اليابانية على دول الجوار، وكانت المرة الأولى التي خضعت فيها اليابان إلى الاحتلال الأجنبي، إلاَّ إنَّ اليابانيين تمسكوا بوحدة أرضهم وشعبهم، وأنطلقوا لتحرير إرادتهم القومية وأقتصادهم فشهدت اليابان تحولات جذرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وعلى الرغم من قيام الإحتلال الأمريكي بتجريد اليابان من القوة العسكرية إلا إنَّ الطرفين كانا بحاجة الى الآخر، وكان الأمريكيون بحاجة ماسة الى اليابان كمركز استراتيجي لتثبيت أقدامهم في منطقة جنوب أسيا وشرقها ولاسيما بعد أنتهاء الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩، وتفجر الحرب الكورية ١٩٥٠، وكان اليابانيون بحاجة ماسة الى الدعم الامريكي والتكنولوجيا الغربية الحديثة لإعادة دورها الاقتصادي الى العمل وحل أزمات البطالة والفقر والجوع وأزمة السكن التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

٢- أنَّ عملية التحديث الأولى لم تختفِ آثارها الإيجابية إذ أنجزت وظيفتها التأريخية ببناء حداثة عميقة الجذور، مما سهل على اليابانيين إطلاق مرحلة جديدة أكثر تطوراً وأتساعاً من سابقتها، لذلك فإن محاولات الإحتلال الأمريكي فشلت جميعها في نسف ركائز حركة التحديث الأولى وحرف حركة التحديث الثانية بأتجاه التغريب أو الأمركة، فتمسك اليابانيون بتراثهم السابق في الحداثة التي تقيم أفضل الروابط مع ثقافة اليابان التقليدية وهويتها الحضارية، وفي الوقت نفسه لم يعترضوا على الإجراءات الأمريكية الرامية الى إصلاح نظامهم الاقتصادي عن طريق حل تكتلات

(الزايباتسو) للإحتكارات المالية اليابانية، وإصلاح نظامهم التعليمي عن طريق إدخال طرائق تعليم غربية عليه والحد من التقاليد البيروقراطية.

٣- من المتعارف عليه إنَّ أي إجراءات يسعى الاحتلال الى تحقيقها في البلد المحتل يهدف الى تغيير صيغة بناء وطبيعة ذلك المجتمع وفق ما يتلاءم وصيغة الإحتلال الجديد.

٤- أنّ قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي كان السبب الحقيقي وراء تبدل الموقف الأمريكي تجاه اليابان, إذ أرادت الولايات المتحدة الامريكية جعلها قاعدة لها في المحيط الهادئ بدلاً من الصين الشيوعية.

٥- أنّ الهدف الذي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيقه من وراء منح اليابان ما يسمى بـ(نظام الحرية المقيدة). لكي تجعل اليابان في وضع يسمح لها بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية, ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية التي تمكنت من خلال عقد اتفاقية الأمن مع اليابان عام ١٩٥١ جعلها قاعدة للإنطلاق السياسي والاقتصادي في الشرق الاقصى، كما أنها وجدت لها من خلال اتفاقية الأمن مبرراً شرعياً للإحتفاظ بقواعدها وقواتها العسكرية في اليابان، لمحاربة الإتحاد السوفيتي والزحف الشيوعي في الصين وشرق أسيا، وإن ذلك يعد جزءآ من مخططات الحرب الباردة التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحد السوفيتي، تلك الحرب التي بدأت بمجرد أنتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما أن الولايات المتحدة الامريكية تمارس الأساليب نفسها في الدول التي تصبح تحت احتلالها مثلما فعلت في اليابان والعراق, فعلى الرغم من طول المدة الزمنية بين احتلال الدولتين ألاولى عام ١٩٤٥ والأُخرى عام ٢٠٠٣, إلاّ إنها تتبع الخطوات نفسها في سياستها الخارجية تجاه الدول التي تحتل موقعاً إستراتيجياً مهما.

وإن تشابه سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدولتين يكمن في :

١- بإعلانها احتلال اليابان والعراق بصورة علنية بحجة إقرار الأمن والسلام في منطقتي الشرق الأقصى والشرق الأوسط.

٢- تفتيت المؤسسات العسكرية ونزع السلاح لكونها تمثل إحدى مظاهر الدولة العسكرية وتحويل الدولتين الى دولة مدنية.

٣- إتخاذ الديمقراطية غطاءً لتحركاتها العسكرية.

٤- سعيها لربط الدولتين باتفاقيتين أمنيتين تجعل من اليابان والعراق قواعد عسكرية في منطقتي الشرق الأقصى والأوسط.

٥- كما ان هناك تشابه كبير بين بنود الاتفاقيتين, مما يمنحها احتلالا شرعيا ومبطنا على الدولتين.

٦- منحت الولايات المتحدة الامريكية اليابان سيادة أكبر على اراضيها من التي منحتها للعراق وفق البنود الواردة في الاتفاقيتين كلتيهما.

٧- تهدف الولايات المتحدة الامريكية دائما الى تحويل الدول التي تشغل موقعا استراتيجيا مهما الى قواعد عسكرية لها تساعدها في السيطرة بصورة أكبر على المناطق الحيوية.

جدول رقم (١)

يوضح نسب العجز في الميزانية العامة حتى آذار ١٩٤٨

العملة المتداولة		
السنة	العجز في الميزانية	نسبة العجز
تشرين الأول ١٩٤٥	٢٧٢ مليون ين	%١٠
آذار ١٩٤٦	٣٠٩ مليون ين	%١٤
آذار ١٩٤٧	٣٩٠ مليون ين	%٢٦
آذار ١٩٤٨	٦٤٦ مليون ين	%٦٧

ويتضح من الجدول أن نسبة العجز في الميزانية العامة لليابان بدأن منذ عام ١٩٤٥، بنسبة ١٠% إلى أن وصلت عام ١٩٤٨ إلى ٦٧%، يستنتج من حجم التفاوت بين النسبتين على مدى ثلاثة سنوات أن اليابان كانت تعيش حالة من عدم التوازن بين ما هو معروض بالسوق مع سلع وبين الحاجة الفعلية منها.

عباس فنجان صدام الإمارة, الأوضاع الاقتصادية لليابان في عهد الاحتلال الأميركي ١٩٤٥-١٩٥٢: دراسة تأريخية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية, جامعة البصرة, ٢٠٠٩, ص ١١.

خارطة رقم (١)

خارطة تبين قصر النفوذ الياباني على الجزر الرئيسية الاربع
وفق معاهدة الصلح عام 1951

Willard L. Thorp, The United States and The Far East, Second Edition, United States, 1962, p.41.

الهوامش

([1]) للمزيد حول سياسة الاحتلال الامريكي لليابان ينظر:
كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان:١٩٤٥- ١٩٥٢، **اطروحة دكتوراه** (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.

([2]) فوزي درويش, **الشرق الاقصى**: الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢,ط٢, القاهرة, ١٩٩٧, ص ١٦٩-١٧٠.

([3]) كاظم هيلان محسن السهلاني, **المصدر السابق**, ص١١٤.

([4]) هادي مشعان ربيع الدليمي, التحديث في اليابان واثره في تطور الفكر السياسي, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, **جامعة بغداد**, ١٩٩٧, ص ٤٢-٤٣.

([5]) كاظم هيلان, **المصدر السابق**, ص١٢١-١٢٣.

([6]) المصدر نفسه, ص١٢١-١٢٣.

([7]) المصدر نفسه, ص١٢٤-١٢٥.
([8]) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٠-١٣١.
([9]) أرثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الانكلو المصرية، (دط)، القاهرة، (دت) ، ص٨٦.
([10]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص١٣٧-١٤١.
([11]) فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الامريكي، مطابع غباشي، ط١، مصر، ١٩٨٩، ص٢٠٢.
([12]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٦.
([13]) تشستر. أ. بين، الشرق الاقصى: موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، مكتبة مصر، ط١، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢٤٠- ٢٤١.
([14]) المصدر نفسه، ص٢٤١.
([15]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٣٣.
([16]) المصدر نفسه، ص١٣٤.
([17]) تعني كلمة (ميجي) الحكم المستنير ، لما شهدته اليابان خلال عهد الامبراطور (موتسو هيتو) من نهضة فكرية وثقافية وحركة إصلاحات شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعها.
دستور ميجي: في عام ١٨٨٩تم سن دستور جديد للبلاد ، الذي وصف من خلاله بأن اليابان دولة مركزية قوية وموحدة، ونصت المادة الاولى منه على (أن الامبراطورية يحكمها سلسلة من الاباطرة لا تنقطع)، كما نصت المادة الثانية على (أن الامبراطور مقدس لا يجوز المساس به)، كما تضمن عدداً من المواد التي تكفل للشعب حقوقاً واسعة في حدود القانون) ومنح الدستور النظام القضائي درجة كبيرة من الاستقلال، وأكد إنشاء برلمان (الدايت) للبلاد, الذي تكون من مجلسين الاول المجلس الاعلى (النبلاء) والاخر مجلس النواب.
لزيادة المعلومات عن بنود دستور الميجي ينظر:
ارثر تريمان , المصدر السابق, ص ١١٥-١٢٥.
([18]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٣.
([19]) محمد جبار حسين, العلاقات اليابانية-الامريكية وافاقها المستقبلية: دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٨, ص
([20]) ادوين رايشاور, اليابانيون, ترجمة ليلى الجبالي, مطابع الرسالة, الكويت, ١٩٨٩, ص١٤٤.
([21]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.
([22]) ادوين رايشاور, المصدر السابق, ص١٤٤.
([23]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص١٦١.
([24]) J.A.A Stockwin, Divided Politics in a Growth Economy, vol.2, London,1980, P.45.
([25]) ادوين رايشاور, المصدر السابق, ص١٤٤.
([26]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٧٢ .
([27]) للمزيد حول دور المؤسسات السياسية في النظام السياسي الياباني بموجب الدستور الجديد ينظر:
نغم نذير شكر, النظام السياسي الياباني الوقع وافاق المستقبل, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠٠٦.
([28]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٧.
([29]) نوري عبد الحميد واخرون, تاريخ اسيا الحديث والمعاصر, بغداد, ٢٠٠٦ ، ص٨٨.
([30]) Paul Hibbert Clyed, The far East: A History of the Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, New York, 1952 , p. 744
([31]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٨.
([32]) Paul Hibbert, OP. Cit, p. 754.
([33]) Bradley M. Richardson and Flanagan C.Scott, Plitics in Japan, Brown Series in Compartive Politics, Washington, 1984, P.63.
([34]) ادوين رايشاور, المصدر السابق, ص١٣٩.
([35]) ينظر جدول رقم (١).
([36]) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٤ .
([37]) نوري عبد الحميد، المصدر السابق، ص٨٧.
([38]) الزايباتسو: وتعني (كبار أصحاب الصناعة)، وتشكلت (الزايباتسو) من مجموعات صغيرة نسبياً من أصحاب العمال، وتحولت إلى مجموعات من العوائل ذات الشركات المترابطة وسيطرت على المجالات المالية والصناعية والتجارية

وعلى الحكومة أيضاً، وتمتعت بنفوذ سياسي قوي نتيجة دعم البيروقراطيين والعسكريين والسياسين اليابانيين لها، وبدورها دعمت أصحاب النزعة العسكرية اليابانية.

كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢١٥-٢١٦ .

([39]) المصدر نفسه، ص٢١٥-٢١٦ .

([40]) **تشستر. أ.** بين، المصدر السابق، ص٢٤٠.

([41]) فوزي درويش،اليابان، ص٢٠٦.

([42]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٩.

([43]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢١٧-٢١٨.

([44]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٩.

([45]) المصدر نفسه، ص٨٨- ٨٩.

([46]) فوزي درويش، اليابان، ص٢٠٦.

([47]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢٢٦.

([48]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٩.

([49]) Takafusa Nakamura, The Postwar Japanese Economy, Tokyo, University of Tokyo press, 1987, P.28-30.

([50]) للمزيد حول اوضاع اليابان الاجتماعية في ظل الاحتلال ينظر:

كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢٢٧-٢٣٧.

([51]) ارثر تريمان، المصدر السابق, ص٨٨؛

Paul Hibbert, OP. Cit, p. 747.

([52]) هادي مشعان, **المصدر السابق**, ص٤٨-٤٩.

([53]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٤١.

([54]) Bradley M. Richardson, Op.Cit, p.66.

([55]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص ٢٤٤-٢٤٥.

([56]) فوزي درويش، اليابان، ٢٠٦- ٢٠٧.

([57]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٤٢.

([58]) Makoto Aso and Ikuo Amano, Education and Japans Modernization, The Japan Times, Tokyo, 1983, P.66.

([59]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٤٢.

([60]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢٤٠.

([61]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٩.

([62]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٤٥.

([63]) فوزي درويش، اليابان، ص٢١١.

([64]) للاطلاع على الاحزاب السياسية في اليابان ادخل على الموقع الالكتروني:

Political Parttirs Electorel Reform, World States-Government.Com.

([65]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص١٧٨-١٨٠.

([66]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٩١.

([67]) فوزي درويش، اليابان، ص٢١٠.

([68]) **تشستر. أ.** بين، المصدر السابق، ص٢٤٢.

([69]) أرثر تريمان، المصدر السابق، ص٩٢.

([70]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٥٢.

([71]) **المصدر** نفسه، ص١٥٢.

([72]) كاظم هيلان، **المصدر السابق**، ص٢٥١-٢٥٢.

([73]) ارثر تريمان, **المصدر السابق**, ص٩٠.

([74]) مسعود ضاهر, **المصدر السابق**, ١٢٠

([75]) نوري عبد الحميد العاني واخرون, **المصدر السابق**, ص٩٠.

([76]) المصدر نفسه, ص٩٠.

([77]) **محمد نعمان جلال**, الصراع بين اليابان والصين, **دار** البيضاء, القاهرة, ١٩٨٩, ص٩٤-٩٥.

([78]) **ينظر خارطة رقم (١).**

([79]) **تشستر.أ.**بين, **المصدر السابق**, ص٢٤٢.

([80]) نوري عبد الحميد العاني واخرون, المصدر السابق, ص٩١.
([81]) تشستر.أ.بين, المصدر السابق, ص ٢٦٢ ؛ Paul Hibbert, Op.Cit, p752.
([82]) نوري عبد الحميد العاني واخرون, المصدر السابق, ص٩١.
([83]) **ميثاق الامم المتحدة المادة (٥٢) (الفصل الثامن) في التنظيمات الاقليمية:**
١. ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.
٢. يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.
٣. على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.
محمد سامي عبد الحميد, قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة-الامم المتحدة, ج١,ط٣, مؤسسة الشباب الجامعة, القاهرة, ١٩٧٢, ص٥٢؛
http://WWW.Documents of United Nations.Com.
([84]) محمد نعمان جلال, المصدر السابق, ص٩٦؛
Agreement of Fected by Exchange of Noto Force, United States Treatites and Other International, Agreements, Vol.2, Part2, 1951, United States, Washington,1952, p.2060.
([85]) علي ابو الخير, العراق في مواجهة الاحتلال: دراسة حول قانونية البند السابع والاحتلال الاحادي للعراق والنموذج الياباني والالماني الكوري الجنوبي, الصنوبر للطباعة والنشر, ٢٠٠٨, ص٤٠-٤١.
([86]) محي الدين محمد قاسم, العراق بعد الاحتلال بين التصورات الامريكية المعلنة وواقع الادارة الفعلية, مركز الحضارة للدراسات السياسية,سلسلة امتي في العالم, ص١٨٩ .
([87]) محمد صادق الهاشمي, قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن,ط١, دار الصنوبر للطباعة, العراق, ٢٠٠٨, ص١١٨.
([88]) المصدر نفسه, ص١١٩.
([89])عبد الناصر محمد سرور, دوافع القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريًا في ٢٠٠٣, مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، العدد الأول, ٢٠١٠, ص٦٥-٦٧.
([90]) المصدر نفسه, ص ٦٧.
([91]) استبرق فؤاد وهيب, المعالجة الاعلامية للاحتلال الامريكي للعراق: تحليل مضمون مجلة نيوزويك-النسخة العربي, رسالة ماجستير, كلية الاعلام, جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا, الاردن, ٢٠٠٩, ص١٣١-١٣٢.
([92]) محي الدين محمد قاسم, المصدر السابق, ص١٩٤-١٩٧ .
([93]) استبرق فؤاد وهيب, المصدر السابق, ص١٣٢-١٣٧.
([94])المصدر نفسه, ص١٣٤-١٣٧.
([95]) المصدر نفسه, ص١٣٦- ١٣٧.
([96]) محمد صادق الهاشمي, المصدر السابق, ص١٣٧-١٥٣.
([97]) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق, ص١٣٧-١٤١.
([98]) فؤاد قاسم الامير، اراء وملاحظات حول الاتفاقية الامنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة، دار مصر، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص٤٤.
([99])كانت المهمة الاولى للاحتلال الامريكي لليابان هي قصر سيادة اليابان على جزرها الاربع الرئيسة, كاظم هيلان محسن، المصدر السابق ، ص٤٤.
([100]) استبرق فؤاد وهيب, المصدر السابق, ص١٣٦.
([101]) فؤاد قاسم الامير، المصدر السابق، ص٤٥.
([102])هادي مشعان ربيع , المصدر السابق، ص٤٢-٤٣.
([103])محي الدين محمد قاسم, المصدر السابق, ص١٩٤.
([104])Paul Hibbert Clyed, Op.Cit, p. 731.
([105]) فؤاد قاسم الامير، المصدر السابق، ص٤٦- ٤٧.
([106]) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ١٩٥٨، ص٢٤١.
([107]) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٣٣.
([108]) J. A. A Stockwin, Divided Politics in a Growth Economy, vol. 2, London, 1980, p. 45.

([109]) فؤاد قاسم الامير، المصدر السابق، ص٤٧- ٤٨.
([110]) **ينظر ملحق رقم (١).**
([111]) **ينظر ملحق رقم (٢).**
([112]) Edwin O. Reischauer, Japan and America Today: A Symptom Based on Conference on Japan- American Relations, Stanford University Press, United States of America, 1953, The U. S- Japan Security Treaty, 8/September/1951, p. 43.
([113]) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨.
([114]) عادل حمزة عمران واخرون, الاتفاقية العراقية-الامريكية: تحليل ونقد,ط١, مطبعة البينة, بغداد, ٢٠٠٩, ص١١٤.
([115]) Edwin O. Reischauer, Japan, p. 43.
([116]) Ibid, p. 43.
([117])علي ابو الخير, المصدر السابق, ص٥٢.
([118]) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨.
([119]) المصدر نفسه، قرار رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨.
([120]) Edwin O. Reischauer, OP. Cit, p. 43.

تجديد المعاهدة الامنية ١٩٦٠: بسبب استمرار المعارضة الداخلية في اليابان تجاه معاهدة الامن لعام ١٩٥١, جرى تجديد المعاهدة عام ١٩٦٠ وتم تعديلها, وكان هذا التعديل ضروريا لان المعاهدة الاصلية تضمنت نصوصا لاتتفق مع كون اليابان اصبحت دولة مستقلة منذ انتهاء الاحتلال عام ١٩٥٢, إذ اجاز النص الاصلي للمعاهدة استخدام القوات الامريكية داخل اليابان لقمع الاضطرابات اذا طلبت الحكومة اليابانية ذلك, وكانت تقضي بالا يكون لليابانيين حق السيطرة على الاسلحة الذرية الامريكية, كما ان المعاهدة لم يكن لها تاريخ لانتهاء سريانها, لذا جاء تعديل المعاهدة لاغيا لامكانية استخدام الولايات المتحدة الامريكية قواتها داخل اليابان, اما بالنسبة للمسألة النووية فإن المعاهدة الجديدة قضت بالا تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتغييرات كبرى على نظام تسليحها في اليابان دون ان تستشير الحكومة اليابانية, كما نصت على على مدة سريان عشر سنوات تستطيع بعدها أي من الدولتين طلب انهائها باخطار الطرف الاخر عن ذلك قبل الانتهاء بسنة على الاقل. كما تم تجديدها عام ١٩٧٠ و ١٩٩٧ واخرها عام ١٩٩٨.
فوزي دوريش، اليابان, ص ٢٢٩.
([121]) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨.
([122]) Edwin O. Reischauer, The United States and Japan, Library of Congress, Sixth Printing, United States of America, 1981, p. 367- 376.
([123]) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨.
([124]) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧.
([125]) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨.
([126]) عادل حمزة عمران واخرون, المصدر السابق, ص٣٢-٣٣.

قائمة المصادر

المصادر العربية والمعربة.

١. ادوين رايشاور, اليابانيون, ترجمة ليلى الجبالي, مطابع الرسالة, الكويت, ١٩٨٩ .
٢. أرثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الانكلو المصرية، (دط)، القاهرة، (دت) .
٣. تشستر. أ. بين، الشرق الاقصى: موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، مكتبة مصر، ط١، القاهرة، ١٩٥٨.
٤. عادل حمزة عمران واخرون, الاتفاقية العراقية-الامريكية: تحليل ونقد,ط١, مطبعة البينة, بغداد, ٢٠٠٩ .
٥. علي ابو الخير, العراق في مواجهة الاحتلال: دراسة حول قانونية البند السابع والاحتلال الاحادي للعراق والنموذج الياباني والالماني الكوري الجنوبي, الصنوبر للطباعة والنشر, ٢٠٠٨ .
٦. فؤاد قاسم الامير، اراء وملاحظات حول الاتفاقية الامنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة، دار مصر، بغداد، ٢٠٠٨ .
٧. فوزي درويش, الشرق الاقصى: الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢,ط٢, القاهرة, ١٩٩٧.
٨. فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الامريكي، مطابع غباشي، ط١، مصر، ١٩٨٩.
٩. محمد صادق الهاشمي, قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن,ط١, دار الصنوبر للطباعة, العراق, ٢٠٠٨ .
١٠. محمد نعمان جلال, الصراع بين اليابان والصين, دار البيضاء, القاهرة, ١٩٨٩ .
١١. محي الدين محمد قاسم, العراق بعد الاحتلال بين التصورات الامريكية المعلنة وواقع الادارة الفعلية, مركز الحضارة للدراسات السياسيةسلسلة امتي في العالم .

١٢. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.
١٣. نوري عبد الحميد واخرون, تاريخ اسيا الحديث والمعاصر, بغداد, ٢٠٠٦ .

الرسائل والاطاريح.

١. استبرق فؤاد وهيب, المعالجة الاعلامية للاحتلال الامريكي للعراق: تحليل مضمون مجلة نيوزويك-النسخة العربي, رسالة ماجستير, كلية الاعلام, جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا, الاردن, ٢٠٠٩.
٢. عباس فنجان صدام الإمارة, الأوضاع الاقتصادية لليابان في عهد الاحتلال الأميركي ١٩٤٥-١٩٥٢: دراسة تأريحية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية, جامعة البصرة, ٢٠٠٩.
٣. كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان:١٩٤٥- ١٩٥٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.
٤. محمد جبار حسين, العلاقات اليابانية-الامريكية وافاقها المستقبلية: دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٨.
٥. نغم نذير شكر, النظام السياسي الياباني الوقع وافاق المستقبل, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠٠٦.
٦. هادي مشعان ربيع الدليمي, التحديث في اليابان واثره في تطور الفكر السياسي, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٧.

المصادر الاجنبية .

- Agreement of Fected by Exchange of Noto Force, United States Treatites and Other International, Agreements, Vol.2, Part2, 1951, United States, Washington,1952.
- Bradley M. Richardson and Flanagan C.Scott, Plitics in Japan, Brown Series in Compartive Politics, Washington, 1984.
- Edwin O. Reischauer, Japan and America Today: A Symptom Based on Conference on Japan- American Relations, Stanford University Press, United States of America, 1953, The U. S- Japan Security Treaty, 8/September/1951.
- Edwin O. Reischauer, The United States and Japan, Library of Congress, Sixth Printing, United States of America, 1981.
- J. A. A Stockwin, Divided Politics in a Growth Economy, vol. 2, London, 1980.
- Makoto Aso and Ikuo Amano, Education and Japans Modernization, The Japan Times, Tokyo, 1983.
- Paul Hibbert Clyed, The far East: A History of the Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, New York, 1952.
- Takafusa Nakamura, The Postwar Japanese Economy, Tokyo, University of Tokyo press, 1987.
-J.A.A Stockwin, Divided Politics in a Growth Economy, vol.2, London,1980.
- Willard L. Thorp, The United States and The Far East, Second Edition, United States, 1962.

المجلات.

عبد الناصر محمدسرور, دوافع القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريًافي ٢٠٠٣, مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، العدد الأول

الجرائد.

جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٨، قرار رقم (٥٢)لسنة ٢٠٠٨.

مصادر الانترنيت.

ميثاق الامم المتحدة المادة (٥٢) (الفصل الثامن) في التنظيمات الاقليمية, على الموقع الالكتروني:-
http://WWW.Documents of United Nations.Com.
- Political Parttirs Electorel Reform, World States-Government.Com.